



الهيئة الوطنية للتقويم والاعتماد الأكاديمي

معايير ضمان الجودة والاعتماد

لبرامج التعليم العالي

محرم ١٤٣٣هـ الموافق نوفمبر ٢٠١١م



شهد التعليم العالي في المملكة العربية السعودية قفزات وتطورات هائلة في السنوات العشر الماضية بفضل من الله عز وجل، ثم بفضل الدعم اللامحدود من لدن خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود -حفظه الله- رائد التعليم العالي والذي يتابع منجزاته وتطوراته خطوة بخطوة. وإن كانت الجامعات المنتشرة في كل أرجاء بلادنا بما تضمه من مشروعات أكاديمية تمثلت في الكراسي العلمية، والمراكز البحثية، ومراكز التميز، ومشروعات التقنية وغيرها هو بحد ذاته تطوراً كبيراً نحمد الله - عز وجل- على تحقيقه، فإن التحدي الكبير الذي نواجهه هو الوصول بتلك المؤسسات المختصة بالتعليم العالي إلى مستوى عالٍ من الأداء والكفاءة في ظل ازدياد التنافسية العالمية، مما حتم أهمية إيجاد مؤسسة ترفد هذا التطور الذي شهده التعليم العالي وترتقي به وتقيمه وتضبط مجالاته كي ترتقي مخرجاته إلى المستوى المأمول.

وهنا يأتي إنشاء الهيئة الوطنية للتقويم والاعتماد الأكاديمي لتمثل اللجنة الرئيسية للرقى بمؤسسات التعليم العالي في المملكة العربية السعودية من أجل ضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي. إن مؤسسات التعليم العالي المعاصرة والتنافسية العالمية في ظل مجتمع المعرفة حتم على مؤسساتنا الارتقاء بمستوى أدائها للوصول للكفاءة العالية من أجل مخرجات تعليمية يمكنها أن تماثل مخرجات مؤسسات التعليم العالي العالمية. وتأتي معايير الجودة والاعتماد الأكاديمي بما تمثله من أسس رئيسة لخلق بيئة أكاديمية عالية المستوى وحاضرة لثقافة الإبداع والابتكار والتميز البحثي والأكاديمي لتكون هي الهدف الرئيس للمستوى المأمول أن تحققه جامعاتنا السعودية.

إن ما قامت به الهيئة الوطنية للتقويم والاعتماد الأكاديمي من وضع معايير للجودة والاعتماد الأكاديمي تتماثل مع المعايير الدولية إنما يأتي مشاركة من الهيئة في تحسين جودة التعليم العالي في المملكة العربية السعودية، ليرتقي بمعايير الثقة بمخرجاته ولتسهم في زيادة قدرة الجامعات في التنافس العالمي بكل موضوعية وشفافية. وهو ما تأمله قيادتنا الرشيدة من أجل نشر ثقافة التميز والجودة في كل مؤسسات الدولة والتي يأتي في مقدمتها مؤسسات التعليم العالي باعتبارها تضم النخب العلمية والأكاديمية، ويؤمل عليها الكثير في قيادة تطبيقات معايير الجودة والتميز في كل مجالات العمل والخدمات المختلفة.

إن هذه المعايير الدولية هي نتاج جهد كبير بذله الزملاء في الهيئة الوطنية للتقويم والاعتماد الأكاديمي يحتاج المؤازرة والدعم الكبير من قبل مؤسسات التعليم العالي حتى تحقق الأهداف الرئيسية منها للارتقاء باليات وبنية العمل لديها بمفهوم العمل المشترك، باعتبار أن الهيئة أصبحت شريكاً ومعيناً لمؤسسات التعليم العالي في الارتقاء بمستوى ومعايير الجودة لديها. وننتطلع جميعاً لمؤسسات تعليمنا العالي بنظرة تفاؤلية أن نراها في أرقى صورة من الالتزام بالمعايير الدولية، وأن ترتقي لمصاف الجامعات العالمية وهي إن شاء الله مؤهلة لذلك بما تضمه من كفاءات أكاديمية يعول عليها الكثير خدمة لدينها ومليكها ومجتمعها. والله الهادي إلى سواء السبيل.

وبالله التوفيق،،،

الأستاذ الدكتور/خالد بن محمد العنقري

وزير التعليم العالي

رئيس مجلس إدارة الهيئة الوطنية للتقويم والاعتماد الأكاديمي



الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف المرسلين وبعد:

تحقيقاً لأحد أهداف إنشاء الهيئة الوطنية للتقويم والاعتماد الأكاديمي، الذي يتضمن إعداد معايير لاعتماد مؤسسات التعليم العالي وبرامجه، والمشاركة في تطوير التعليم العالي وضبط جودته؛ فقد قامت الهيئة بإعداد معايير الاعتماد الأكاديمي لمؤسسات التعليم العالي وبرامجه.

وقد تم تطوير هذه المعايير لتقدم الإرشادات والمتطلبات اللازمة لمؤسسات التعليم العالي؛ من أجل بناء نظام الجودة فيها وتطويره، والوصول إلى الاعتماد الأكاديمي من قبل الهيئة. وقد روعي عند إعداد هذه المعايير شموليتها لجميع أنشطة مؤسسات التعليم العالي، حيث تضمنت أحد عشر معياراً رئيساً، يندرج تحتها ما يقارب ٣٧٣ ممارسة جيدة، تساهم في أفضل الممارسات العالمية سواء فيما يتعلق بالمدخلات، أو العمليات، أو المخرجات. كما وضعت مؤشرات رئيسة للأداء تبيّن مدى تحقق متطلبات تلك المعايير، ومستوى جودتها.

وقد مرّ إعداد هذه المعايير بعدد من الخطوات والإجراءات وتمت مراجعتها وفق آليات عديدة ومتنوعة حتى خرجت في صورتها الحالية. حيث استشارت الهيئة عند إعدادها لهذه المعايير مؤسسات التعليم العالي السعودية، كما استشارت عدداً من الخبراء الدوليين في مجال ضمان الجودة في عدد من البلدان ذات الأنظمة العريقة لضمان الجودة والاعتماد. وقامت الهيئة كذلك بتنظيم ندوة خاصة لدراسة ما ورد في هذا النظام من إجراءات، واستخدمت هذه المعايير في برامج التدريب، وفي مشروع التقويم التجريبي (Pilot Project)، وفي المراجعات التطويرية (Developmental Reviews)، واستخدمت أداة للتحقق من أهلية مؤسسات التعليم العالي الأهلي للحصول على المنح الدراسية الحكومية. كما أن المعايير استخدمت لعدة سنوات في مؤسسات التعليم العالي في عمليات التقويم الذاتي الأولي. وخلال هذه الفترة كانت وثائق المعايير تتفّح باستمرار، وأجريت عليها بعض التعديلات والإضافات التي جعلتها أكثر وضوحاً وأسهل في الاستخدام.

وكخطوة أخيرة، وبناء على توجيه من مجلس إدارة الهيئة، فقد التمسّت الهيئة المشورة من مجموعة متميزة من كبار المستشارين الدوليين الذين راجعوا الوثائق التي بين أيدينا على شكل فريق واحد وأبدوا آراءهم ووافقوا عليها بالإجماع.

وتعدّ هذه الوثيقة إطاراً مرجعياً يتم على أساسه تطوير مؤسسات التعليم العالي، أكاديمياً وإدارياً للرفع من مستوى فاعليتها بتسخير التقنيات الحديثة بأسلوب إبداعي مميز والقيام بعمليات التقويم والاعتماد الأكاديمي.

ويأتي نشر هذه الوثيقة حرصاً من الهيئة على توفير المعلومات والأدلة والوثائق التي تساعد مؤسسات التعليم العالي في سعيها لتحسين الجودة.
والله الموفق،،،

الأستاذ الدكتور/ عبد الله بن عبد الكريم المسلم
أمين عام الهيئة الوطنية للتقويم والاعتماد الأكاديمي

المحتويات

الصفحة		
٥		مقدمة
٧	معايير ضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي لبرامج التعليم العالي	
٨	الرسالة والغايات والأهداف	١ -
١١	إدارة البرنامج	٢ -
١٥	إدارة ضمان جودة البرنامج	٣ -
١٩	التعلم والتعليم	٤ -
٢٩	إدارة شؤون الطلبة والخدمات المساندة	٥ -
٣٢	مصادر التعلم	٦ -
٣٥	المرافق والتجهيزات	٧ -
٣٨	التخطيط والإدارة المالية	٨ -
٤٠	عمليات التوظيف	٩ -
٤٣	البحث العلمي	١٠ -
٤٦	العلاقات مع المجتمع	١١ -

مقدمة

أُنشئت "الهيئة الوطنية للتقويم والاعتماد الأكاديمي" في المملكة العربية السعودية، لتقوم بمسؤولية وضع المعايير القياسية للمؤسسات والبرامج ومن ثم تقويم واعتماد المؤسسات والبرامج في مرحلة التعليم فوق الثانوي التي تستوفي معايير الجودة المطلوبة.

وفي سبيل ذلك قامت الهيئة بتصميم نظام ضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي، لدعم التحسين المستمر للجودة، وكان الهدف الرئيس للهيئة الوطنية من ذلك هو: ضمان تحقق المعايير المتعارف عليها دولياً في مؤسسات التعليم فوق الثانوي، وفي جميع البرامج الأكاديمية في المملكة العربية السعودية.

إن اعتماد أي مؤسسة، أو برنامج تعليمي، يعطي تأكيداً عاماً بأن هذه المعايير قد تحققت فيه، كما يبعث الثقة لدى الطلبة، وأصحاب العمل وأولياء الأمور وأفراد المجتمع بأن ماتعلمه الطلبة وما يُجرى من أبحاث وما يقدم من خدمات، كل ذلك كان على درجة مناسبة، ويساير في جودته الممارسات العالمية الجيدة، وبذلك يتأتى التحقق من أن المؤهلات التي تمنحها المؤسسات والبرامج الأكاديمية في المملكة العربية السعودية تعادل نظيراتها من المؤهلات في أي مكان في العالم.

وقد شملت المعايير التي وضعتها الهيئة الوطنية للتقويم والاعتماد الأكاديمي لضمان جودة مؤسسات وبرامج التعليم العالي واعتمادها أحد عشر مجالاً عاماً لأنشطة هذه المؤسسات والبرامج وهي:

- ١ - الرسالة والغايات والأهداف.
- ٢ - السلطات والإدارة.
- ٣ - إدارة ضمان الجودة وتحسينها.
- ٤ - التعلم والتعليم.
- ٥ - إدارة شؤون الطلبة والخدمات المساندة.
- ٦ - مصادر التعلم.
- ٧ - المرافق والتجهيزات.
- ٨ - التخطيط والإدارة المالية.
- ٩ - عمليات التوظيف.
- ١٠ - البحث العلمي.
- ١١ - علاقات المؤسسة التعليمية بالمجتمع.

وهذه المعايير مبنية — بصورة عامة — على الممارسات الجيدة المتعارف عليها في قطاع التعليم العالي، على مستوى العالم. وقد تم تكييفها، لتتلاءم مع طبيعة الظروف التي تكتنف التعليم العالي في المملكة العربية السعودية.

وُصِّفت المعايير على مستويات متعددة، من حيث العموم والتفصيل، وذلك كما يلي:

- أولاً: هناك توصيفات عامة لكل مجال من مجالات الأنشطة الأحد عشر الرئيسة.
- ثانياً: تنقسم هذه المعايير — بدورها — إلى معايير فرعية تتناول المتطلبات الخاصة بكل مجال من المجالات الرئيسة.

■ ثالثاً: تحت كل معيار من المعايير الفرعية، هناك عدد من الممارسات الجيدة، التي تتبناها المؤسسات لتحقيق مستوى عالياً من الجودة.

ولتقويم الأداء — مقارنة بالمعايير — يتعين على كل مؤسسة تعليمية أن تبحث عن مدى ما تطبقه من هذه الممارسات الجيدة، ومستوى تطبيقها لها. وقد أعدت الهيئة مجموعة من مقاييس التقويم الذاتي للمساعدة في هذه العملية عنونها بـ "مقاييس التقويم الذاتي لمؤسسات التعليم العالي". وفيها مؤشرات قياسية تقيس بدقة مدى جودة تنفيذ عمليات التقويم — داخل المؤسسة — وما إذا كانت هذه الممارسات المحددة قد تم اتباعها، وتقدير المؤسسة الذاتي لمدى تطبيقها لهذه الممارسات وذلك من خلال مقياس خماسي التقدير.

وتقدم الهيئة في هذه الوثيقة وصفاً تفصيلياً لهذه المعايير الأحد عشر حول أنواع البراهين والأدلة التي يمكن الاستعانة بها لتحديد مدى جودة الأداء في مؤسسات التعليم العالي، مقارنة بهذه المعايير.

وتتناول هذه الوثيقة معايير مؤسسات التعليم العالي، التي ينبغي تطبيقها على جميع برامج تلك المؤسسات في المملكة العربية السعودية، سواءً كانت حكومية أو أهلية عدا التعليم العسكري.

معايير ضمان الجودة والاعتماد لبرامج التعليم العالي

المعيار الأول: الرسالة والغايات والأهداف	
<p>يجب أن تكون رسالة البرنامج متسقة مع رسالة المؤسسة و تدعم تطبيقها على غايات ومتطلبات البرنامج، ويجب أن تحدد بوضوح وبشكل مناسب الأهداف والأولويات الأساسية للبرنامج، وأن تكون مؤثرة في توجيه التخطيط والعمل فيه.</p> <p style="text-align: right;">ويتم تحقيق ذلك من خلال المعايير الفرعية التالية:</p>	

١-١	مناسبة رسالة البرنامج
<p>يجب أن تكون رسالة البرنامج مناسبة للمؤسسة التعليمية وللبرامج من ذات النوع في المملكة العربية السعودية.</p> <p style="text-align: right;">ويُقاس مستوى استيفاء هذا المعيار بمدى تحقيق البرنامج للممارسات التالية:</p>	
١-١-١	أن تكون رسالة البرنامج متسقة مع رسالة المؤسسة التعليمية.
٢-١-١	أن تُحدّد الرسالة اتجاهات تطوير البرنامج بما يتناسب مع طبيعته ومع احتياجات الطلبة في المملكة العربية السعودية.
٣-١-١	أن تتوافق الرسالة مع المعتقدات والقيم الإسلامية.
٤-١-١	أن يصحب الرسالة بيان يوضح للمستفيدين من البرنامج مدى مناسبتها.

٢-١	صياغة رسالة البرنامج
<p>يجب أن تكون صياغة رسالة البرنامج مفيدة في توجيه التخطيط وصنع القرارات المتعلقة بالبرنامج.</p> <p style="text-align: right;">ويُقاس مستوى استيفاء هذا المعيار بمدى تحقيق البرنامج للممارسات التالية:</p>	
١-٢-١	أن تكون صياغة الرسالة محددة بقدر كافٍ بحيث تكون مؤثرة في توجيه عمليات صنع القرار والاختيار من بين استراتيجيات التخطيط البديلة.
٢-٢-١	أن تكون الرسالة ممكنة التحقيق من خلال استراتيجيات فعّالة يمكن تطبيقها في حدود مستوى الموارد المتوقع توفرها.
٣-٢-١	أن تكون صياغة الرسالة واضحة بشكل كافٍ بحيث تكون مرجعاً لتقويم التقدم نحو تحقيق غايات البرنامج وأهدافه.

٣-١	وضع الرسالة ومراجعتها
<p>يجب أن يتم وضع صياغة رسالة البرنامج من خلال عمليات استشارية، و أن تُعتمد رسمياً، وأن تُراجع دورياً.</p> <p style="text-align: right;">ويُقاس مستوى استيفاء هذا المعيار بمدى تحقيق البرنامج للممارسات التالية:</p>	
١-٣-١	أن تُحدّد الرسالة بالتشاور مع المستفيدين الأساسيين من ذوي العلاقة بالبرنامج، وبدعم منهم.
٢-٣-١	أن يتم اعتماد رسالة البرنامج رسمياً من قبل السلطة المعنية داخل المؤسسة التعليمية.

٣-٣-١	أن تتم المراجعة الدورية للرسالة ويتم تأكيد اعتمادها أو تعديلها - حسبما يقتضي الأمر - في ضوء الظروف المتغيرة.
٤-٣-١	أن يتم تعريف المستفيدين برسالة البرنامج، ويتم إعلان أية تغييرات تطراً عليها.

٤-١	استخدام الرسالة
يجب أن يتم استخدام الرسالة - بصورة منتظمة - أساساً للتخطيط واتخاذ القرارات المتعلقة بالسياسات الرئيسية ذات العلاقة بالبرنامج.	
ويُقاس مستوى استيفاء هذا المعيار بمدى تحقيق البرنامج للممارسات التالية:	
١-٤-١	أن تستخدم الرسالة أساساً للتخطيط الإستراتيجي للبرنامج.
٢-٤-١	أن تكون الرسالة معلنةً إعلاناً واسعاً بين من لهم علاقة بالبرنامج، وأن تتخذ الإجراءات اللازمة لضمان إلمام هيئة التدريس والموظفين والطلبة بالرسالة وتأييدهم ودعمهم لها.
٣-٤-١	أن تستخدم الرسالة بانتظام بصفقتها موجهاً لتوزيع الموارد واتخاذ القرارات المتعلقة بالبرنامج والمشاريع والمقترحات الرئيسية المتعلقة به.

٥-١	العلاقة بين الرسالة، والغايات، والأهداف
يجب أن تُستخدَم رسالة البرنامج بحيث تكون أساساً لوضع الغايات والأهداف والخطط الرامية لتطوير البرنامج.	
ويُقاس مستوى استيفاء هذا المعيار بمدى تحقيق البرنامج للممارسات التالية:	
١-٥-١	أن تتسق غايات تطوير البرنامج مع رسالته وتدعمها.
٢-٥-١	أن تتم صياغة غايات البرنامج بوضوح يُمكن من استخدامها في عمليات التخطيط وصنع القرار وفق أساليب تتوافق مع رسالة البرنامج.
٣-٥-١	أن تتم مراجعة الغايات التطويرية للبرنامج مراجعة دورية في ضوء الظروف المتغيرة لضمان استمرار مناسبتها لرسالة البرنامج ودعمها لها.
٤-٥-١	أن تقترن الأهداف الرئيسية للبرنامج بمؤشرات محددة بوضوح وقابلة للقياس تستخدم للحكم على مدى تحقيقها.

الأدلة ومؤشرات الأداء	
إن الأدلة التي تدل على جودة رسالة البرنامج - في هذا المعيار - تكون من خلال فحص صيغة الرسالة نفسها، وفحص نسخ الأوراق التي توثق عملية اقتراح الرسالة وصياغتها، وفحص أية تعديلات أجريت عليها، إضافة إلى المقابلات مع أعضاء هيئة التدريس والموظفين، والطلبة، والخريجين، وأرباب العمل؛ للتعرف على مدى معرفتهم بالرسالة ودعمهم لها، والنظر في أية تقارير أخرى، أو أية مقترحات، أو بيانات؛ لتقويم مدى استخدام الرسالة أساساً لاتخاذ القرارات. وتتضمن المؤشرات التي يمكن استخدامها في هذا السياق تقويم الإجابات عن أسئلة استطلاعات الرأي؛ للتحقق من مدى معرفة المعنيين بالرسالة ودعمهم لها، أو نسبة القرارات المتعلقة بالسياسات التي اعتمدت على الرسالة بصفقتها أحد المحكات المستخدمة في صنع القرار.	

المعيار الثاني: إدارة البرنامج

يجب أن تقوم إدارة البرنامج بقيادة البرنامج قيادة فعالة تعكس توازناً مناسباً بين تحقيق المساءلة أمام كبار المسؤولين بالإدارة العليا والمجلس الإداري الأعلى (مجلس الجامعة أو مجلس الأمناء) للمؤسسة التعليمية التي تقدم البرنامج، وبين تحقيق المرونة التي تسمح بالوفاء بالمتطلبات الخاصة بالبرنامج المعني. ويجب أن تشمل عملية التخطيط للبرنامج اشتراك ذوي العلاقة، مثل: الطلبة، والجهات المهنية، وممثلي الصناعة، وأعضاء هيئة التدريس، في وضع غايات البرنامج وأهدافه ومراجعتها وتعديلها بناء على نتائج المراجعة. وفي البرامج التي تضم قسماً للطلاب وقسماً للطلبات يجب أن تكون الموارد متكافئة في القسمين، ويجب أن يكون هناك اتصال فعال بينهما، ومشاركة كاملة في عمليات التخطيط وصنع القرار من كل منهما. ويجب أن تكون هناك مراقبة دورية لجودة تقديم المقررات وجودة البرنامج، وأن تجرى التعديلات اللازمة بناءً على التغذية الراجعة من عملية التقويم، والتطورات في البيئة الخارجية التي تؤثر على البرنامج.

ويتم تحقيق ذلك من خلال المعايير الفرعية التالية:

القيادة	١-٢
	يجب على القيادات الإدارية في البرنامج أن تقوم بدورها في قيادة البرنامج قيادةً فاعلة ومسؤولة تحقق له التطوير والتحسين.
	ويُقاس مستوى استيفاء هذا المعيار بمدى تحقيق البرنامج للممارسات التالية:
١-١-٢	أن تُحدّد مسؤوليات القائمين على إدارة البرنامج (رئيس القسم أو غيره من المسؤولين الآخرين) تحديداً واضحاً في توصيفات المهام الوظيفية.
٢-١-٢	أن يتوفر قدر كاف من المرونة على مستوى القسم أو الكلية التي تقدم البرنامج يسمح بالاستجابة السريعة لتقويم المقررات والبرامج والتغيرات في متطلبات نواتج تعلم البرنامج.
٣-١-٢	أن تقوم القيادات الإدارية في البرنامج بتصور أو توقع القضايا والفرص المحتملة، وتتخذ المبادرات المناسبة لها.
٤-١-٢	أن تضمن القيادات الإدارية في البرنامج أن الإجراءات المطلوبة التي تقع في مجال مسؤوليتها تُنجز بفاعلية وفي الوقت المناسب.
٥-١-٢	أن يمتلك القائمون على إدارة البرنامج سلطات كافية لضمان امتثال من بالبرنامج للسياسات والإجراءات المعتمدة أو المتفق عليها في المؤسسة التعليمية أو البرنامج.
٦-١-٢	أن يشجع القائمون على إدارة البرنامج مبادرات أعضاء هيئة التدريس والموظفين المنتمين للبرنامج و يكافئونها.
٧-١-٢	أن يتحمل القائمون على إدارة البرنامج المسؤولية عن جودة الأنشطة وفعاليتها والمهام التي تدخل ضمن مسؤولياتهم، بغض النظر عما إذا كانت هذه الأنشطة أو المهام تنفذ بواسطة آخرين أو بواسطة آخرين يعملون تحت مسؤوليتهم.
٨-١-٢	أن يقدم رئيس القسم تقارير دورية حول أداء أعضاء هيئة التدريس والموظفين المنتمين للقسم.

٩-١-٢	أن تكون التفويضات داخل البرنامج محددة رسمياً في وثائق موقعة وتصف - بوضوح - حدود المسؤوليات المفوضة، ومسؤوليات تقديم التقارير عن القرارات التي تتخذ.
١٠-١-٢	أن تكون لدى البرنامج أنظمة ولوائح تحكم مسألة تفويض السلطة داخل البرنامج موافق عليها من قبل السلطة العليا للمؤسسة. وينبغي أن تبين هذه الأنظمة المهام الرئيسية التي لا يمكن تفويضها، وأن توضح أن تفويض السلطة إلى شخص آخر أو منظمة أخرى لا يلغي مسؤولية الشخص الذي منح ذلك التفويض في تحمل التبعات المترتبة على القرارات المتخذة بناءً على ذلك التفويض. وأن تكون التفويضات التي تؤثر على البرنامج متنسقة مع هذه الأنظمة.
١١-١-٢	أن يتم توفير النصح والإرشاد لأعضاء هيئة التدريس والموظفين في البرنامج بشكل يساهم في تطويرهم على المستويين الشخصي والمهني.
١٢-١-٢	أن يتم تقديم مقترحات تطوير البرنامج والتوصيات بشأن القضايا والسياسات المتعلقة به إلى الجهات المعنية باتخاذ القرار، بشكل يحدد بوضوح تلك القضايا التي تتطلب إصدار قرارات بشأنها، وما يترتب على بدائلها.

٢-٢	عمليات التخطيط
	يجب أن تدار عمليات التخطيط بفعالية؛ لتحقيق رسالة وأهداف البرنامج، من خلال عمل جماعي للفريق القائم على التدريس في البرنامج. ويتضمن ذلك إعداد تقارير البرنامج والمقررات واتخاذ القرارات. ويجب أن تجمع عملية التخطيط بين التخطيط الإستراتيجي المنسق، والمرونة التي تسمح بالتكيف مع النتائج المتحققة والظروف المتغيرة.
	ويُقاس مستوى استيفاء هذا المعيار بمدى تحقيق البرنامج للممارسات التالية:
١-٢-٢	أن يتميز التخطيط بكونه إستراتيجياً، ويتضمن أولويات للتطوير، وتسلسلاً مناسباً لكل عمل يجب القيام به؛ من أجل الحصول على أفضل النتائج، سواءً كان على المدى القريب أو البعيد.
٢-٢-٢	أن تضع الخطط في الاعتبار - بشكل كامل وواقعي- العوامل البيئية الداخلية والخارجية التي تؤثر على الطلب على الخريجين، والمهارات التي يحتاجونها.
٣-٢-٢	أن تسمح عمليات التخطيط بمشاركة ذوي العلاقة المباشرة (المستفيدين) بما في ذلك أعضاء هيئة التدريس، والطلبة، وأرباب العمل، وغيرهم من ذوي العلاقة المباشرة بالبرنامج، وبتبادل الآراء معهم بمستويات مناسبة.
٤-٢-٢	أن تركز عملية التخطيط على نواتج (مخرجات) التعلم المستهدفة للطلبة ومحتويات المقررات واستراتيجيات التعليم والتقييم التي تعكس كلاً من خلفية الطلاب والنظريات والأبحاث حول أنماط التعلم المختلفة. (وللحصول على المزيد من المعلومات عن تخطيط البرامج الجديدة ومراجعة البرامج الحالية وتوثيقها راجع القسم ٢-٤-٧ من "دليل ضمان الجودة والاعتماد في المملكة العربية السعودية، الجزء الثاني: الإجراءات الداخلية لضمان الجودة").
٥-٢-٢	أن يتم إعلام كل من يعينهم الأمر بخطط البرنامج بشكل جيد، وتوضيح آثار هذه الخطط وما تتطلبه من مختلف الجهات ذات العلاقة بالبرنامج.
٦-٢-٢	أن تتم مراقبة تطبيق الخطط، مع التأكد من مدى تحقق الأهداف القريبة المدى والمتوسطة المدى، وأن يتم تقييم النتائج.

٧-٢-٢	أن تتضمن عملية التخطيط إعداد تقارير بصفة منتظمة عن مؤشرات الأداء الأساسية تقدم للقيادات العليا بالمؤسسة.
٨-٢-٢	أن تُراجع الخطط وتُطوّر وتعُد مع اتخاذ القرارات التصحيحية حسبما يتطلب الأمر؛ استجابة للتطورات التي تحدث عند التنفيذ، واستجابةً لنتائج التقييم البناء، أو للظروف المتغيرة.
٩-٢-٢	أن تُشكّل عمليات تقدير المخاطر وإدارتها مكوناً أساسياً في إستراتيجيات التخطيط، وتوضع الآليات المناسبة لتقدير المخاطر والتقليل من آثارها في حالة حدوثها.

٣-٢	العلاقة بين قسمي الطلاب والطالبات
	في البرامج التي تحوي شرطاً للطلاب وشرطاً للطالبات، يجب أن يشترك المسؤولون عن إدارة البرنامج في الشطرين (رئيس القسم ووكيلة أو مشرفة القسم أو غيرهم من المسؤولين) في السلطة، ويجب أن يشتركوا - بصورة كاملة- في عمليات التخطيط وفي صنع القرارات وفي إعداد التقارير عن البرنامج والمقررات الدراسية. ويجب أن يضمن التخطيط التوزيع العادل للموارد والمرافق والتجهيزات للوفاء بمتطلبات تقديم البرنامج والأبحاث العلمية والخدمات المرتبطة بكل شطر. ويجب أن تهتم عمليات تقييم الجودة بالأداء في كل من شطري الطلاب والطالبات وفي البرنامج بأسره. ويقاس مستوى استيفاء هذا المعيار بمدى تحقيق البرنامج للممارسات التالية:
١-٣-٢	أن تتوفر الموارد والتجهيزات والوظائف- بصورة متكافئة - في شطري الطلاب والطالبات.
٢-٣-٢	أن يشترك القائمون على إدارة البرنامج في شطري الطلاب والطالبات، وأعضاء هيئة التدريس الذين يُدرّسون المقررات نفسها في الشطرين، اشتراكاً كاملاً في عمليات التخطيط، والتقييم، وتقديم التقارير، وصنع القرارات، وأن يتم التواصل بين القائمين على الأعمال في الشطرين بشكل منظم لمناقشة ما يخص البرنامج وباستخدام أساليب ملائمة لا تتعارض مع الأنظمة واللوائح السائدة.
٣-٣-٢	أن يتم تمثيل شطري الطلاب والطالبات -بصورة متكافئة- في عضوية اللجان والمجالس ذات العلاقة.
٤-٣-٢	أن تؤدي عمليات تخطيط وتوصيفات البرنامج ومقرراته الدراسية إلى الوصول إلى مستويات متماثلة في كل من شطري الطلاب والطالبات، وأن تؤخذ في الاعتبار الاختلافات في احتياجات الطلبة في كل شطر.
٥-٣-٢	أن تضمن عمليات التخطيط والتنفيذ أن التقارير الخاصة بالبرنامج ومقرراته، والمعلومات المتعلقة بمؤشرات الأداء الرئيسية، تظهر نتائج كل من شطري الطلاب والطالبات على حده، إضافة إلى نتائج البرنامج بشكل عام.

٤-٢	النزاهة
	يجب على أعضاء هيئة التدريس والموظفين المنتمين للبرنامج أن يلتزموا بالمستويات الأخلاقية العالية والاستقامة والنزاهة ويشمل ذلك تجنب تضارب المصالح في التدريس، والبحث العلمي، والأعمال الإدارية والخدمية. ويجب الالتزام بهذه المستويات الأخلاقية في جميع أشكال التعامل مع الطلبة، وأعضاء هيئة التدريس، وغيرهم من الموظفين. ويجب أن يلتزم البرنامج بهذه المستويات الأخلاقية في علاقاته مع الجهات الخارجية، ويشمل ذلك المؤسسات الحكومية وغير الحكومية.

ويقاس مستوى استيفاء هذا المعيار بمدى تحقيق البرنامج للممارسات التالية:	
١-٤-٢	أن يلتزم أعضاء هيئة التدريس والموظفون والطلبة المنتمون للبرنامج بقواعد الممارسات الأخلاقية والسلوك عند إجراء البحوث، ونشرها، وفي مجال التدريس والتقويم، وتقويم الأداء، وعند اتخاذ اللجان للقرارات، وعند القيام بالأنشطة الإدارية والخدمية.
٢-٤-٢	أن يتم الإعلان عن المصالح المالية حيثما وجدت، ويتم تجنب أي تضارب في المصالح في كافة تعاملات أعضاء هيئة التدريس والموظفين المنتمين للبرنامج.
٣-٤-٢	أن تعكس الإعلانات المستخدمة في الترويج للبرنامج صورة صادقة وتتجنب استخدام أي عبارات يمكن أن يساء فهمها أو أي إدعاءات مبالغ فيها. وأن يتم تجنب أية عبارات سلبية حول مؤسسات أو برامج تعليمية أخرى.

٥-٢ السياسات واللوائح التنظيمية الداخلية	
يجب أن توضع السياسات والتنظيمات التي تحدد بوضوح المسؤوليات الرئيسية والإجراءات التي يتعين أن تتبع عند إدارة البرنامج، وللجان وهيئة التدريس والموظفين والطلبة، ممن لهم صلة بالبرنامج.	
ويقاس مستوى استيفاء هذا المعيار بمدى تحقيق البرنامج للممارسات التالية:	
١-٥-٢	أن يوضع نطاق صلاحيات يوضح الأدوار والمسؤوليات والإجراءات التنفيذية الخاصة بعمل اللجان الرئيسية والوظائف الإدارية التابعة للبرنامج.
٢-٥-٢	أن تكون أدلة السياسات واللوائح التنظيمية والوثائق ذات العلاقة محفوظة في أماكن يسهل الوصول إليها ومتاحة لجميع أعضاء هيئة التدريس والموظفين والطلبة الذين تهمهم هذه الأدلة، بما في ذلك هيئة التدريس والموظفين الجدد، وأعضاء اللجان المختلفة.
٣-٥-٢	أن توثق القرارات الصادرة عن اللجان حول المسائل الإجرائية والأكاديمية، وتستخدم كمرجع يستأنس به عند اتخاذ القرارات المستقبلية لضمان اتساقها.
٤-٥-٢	أن توضع الأنظمة والإرشادات الخاصة بالقضايا الإجرائية أو الأكاديمية المتكررة.
٥-٥-٢	أن تراجع دورياً جميع السياسات واللوائح التنظيمية ونطاق الصلاحيات والمسؤوليات المتعلقة بإدارة البرنامج وتقديمه، ويتم تعديلها على النحو المطلوب في ضوء الظروف المتغيرة.

الأدلة ومؤشرات الأداء	
يمكن أن تتضمن الأدلة والبراهين الخاصة بإدارة الفعالة تلك الوثائق التي تُحدّد السياسات والصلاحيات (الأدوار والمسؤوليات)، والإجراءات التنفيذية للجان الرئيسية والوظائف الإدارية، بالإضافة إلى نتائج استطلاعات آراء أعضاء هيئة التدريس وغيرهم من الموظفين حول الإجراءات المطبقة، وكذلك آراء كبار المسؤولين في الإدارة العليا في المؤسسة التعليمية الذين يرجع إليهم مسؤولو البرامج. وينبغي أن تتضمن الأدلة والبراهين على نشر السلوكيات الأخلاقية المتوقعة، المعلومات التي يتم توفيرها عبر المواقع الإلكترونية، والإعلانات، وما يتضح عن مستوى الوعي بهذه المتطلبات لدى الأساتذة والموظفين والطلاب من المقابلات واستطلاعات الرأي.	
وينبغي أن تستند مؤشرات الأداء إلى نتائج استطلاع آراء هيئة التدريس والموظفين، والطلبة والخريجين، وأرباب العمل، والهيئات المهنية المختصة.	

المعيار الثالث: إدارة ضمان جودة البرنامج

يجب أن تقوم هيئة التدريس وغيرهم من الموظفين بالبرنامج أداءهم بشكل دوري وأن يلتزموا بتحسين أدائهم وتحسين الجودة في البرنامج بشكل عام. ويجب أن تُجرى دورياً عمليات تقييم للجودة في كل مقرر دراسي، وأن تعد خططاً للتحسين ويتم تنفيذها. ويجب أن يستند تقييم الجودة إلى الأدلة والبراهين وأن يتضمن النظر في مؤشرات أداء محددة ومناسبة ومعايير مقارنة مرجعية خارجية تحمل طابع التحدي. ويجب أن يتركز الاهتمام حول نواتج تعلم الطالب في كل مقرر دراسي والتي تسهم بدورها في تحقيق الأهداف العامة للبرنامج.

ويتم تحقيق ذلك من خلال المعايير الفرعية التالية:

١-٣	الالتزام بتحسين الجودة في البرنامج
	يجب أن يكون القائمون على إدارة البرنامج وأعضاء هيئة التدريس وغيرهم من الموظفين ملتزمين بالحفاظ على جودة البرنامج وتحسينها. ويُقاس مستوى استيفاء هذا المعيار بمدى تحقيق البرنامج للممارسات التالية:
١-١-٣	أن يشارك جميع أعضاء هيئة التدريس، وجميع الموظفين، في عمليات التقييم الذاتي، وأن يتعاونوا في عمليات إعداد التقارير، وتحسين الأداء، في مجال أنشطتهم.
٢-١-٣	أن يتم تشجيع الابتكار والإبداع في إطار من السياسات والإرشادات الواضحة وعمليات المساءلة (المحاسبة).
٣-١-٣	أن يتم الاعتراف بالأخطاء ونقاط الضعف من قبل المسؤولين، وأن تستخدم المعلومات الناتجة عن ذلك، بصفاتها أساساً لعمليات التخطيط لتحسين الأداء.
٤-١-٣	أن يتم الاعتراف بتحسين الأداء، والإنجازات المتميزة.
٥-١-٣	أن تُمزج عمليات التقييم والتخطيط للتحسين في عمليات التخطيط المعتادة، وتصبح جزءاً منها.

٢-٣	نطاق عمليات ضمان الجودة
	يجب أن تُطبق أنشطة ضمان الجودة الضرورية لضمان مستوى عالٍ من الجودة على كافة جوانب تخطيط البرنامج وتنفيذه، بما في ذلك تقديم الخدمات المرتبطة بالبرنامج. وعلى جميع أعضاء هيئة التدريس والموظفين المشتركين في هذه العمليات. ويُقاس مستوى استيفاء هذا المعيار بمدى تحقيق البرنامج للممارسات التالية:
١-٢-٣	أن تغطي عمليات ضمان الجودة كافة جوانب تخطيط البرنامج وتنفيذه، بما في ذلك الأنشطة والموارد التي تقدمها أقسام أخرى في المؤسسة التعليمية.
٢-٢-٣	أن تعطي عمليات تقييم الجودة تصوراً شاملاً عن جوانب الجودة في البرنامج بأسره وفي كل مكون من مكوناته (يشمل ذلك كل مقرر من المقررات الدراسية، وما يقدمه البرنامج في شطري الطلاب والطالبات).
٣-٢-٣	أن يتناول تقييم الجودة المدخلات، والعمليات، والنواتج، مع الاهتمام بنواتج تعلم الطلبة بشكل خاص.

٤-٢-٣	أن تتناول عمليات التقييم، الأداء المتعلق بكل من الأنشطة والأعمال الروتينية المستمرة، والأهداف الإستراتيجية.
٥-٢-٣	أن تضمن عمليات التقييم استيفاء المعايير المطلوبة، وتضمن أن هناك تحسناً مستمراً في الأداء.
٦-٢-٣	أن تُجرى عمليات تقييم دقيقة ومتوازنة، في كل من شطري الطلاب والطالبات، فيما يتعلق بجميع المعايير، وذلك في حالة البرامج التي تجمع بين أقسام الجنسين، وأن توضح تقارير الجودة الخاصة بهذه المعايير الفروق المهمة التي توجد، وتقدم التوصيات الملائمة لما ينبغي أن يُتخذ من إجراءات استجابة لما يتم التوصل إليه.

٣-٣	إدارة عمليات ضمان الجودة
يجب أن تقي ترتيبات ضمان جودة البرنامج بجميع المتطلبات الخاصة به وأن تقي أيضاً بترتيبات ضمان الجودة اللازمة للمؤسسة التعليمية ككل.	
ويُقاس مستوى استيفاء هذا المعيار بمدى تحقيق البرنامج للممارسات التالية:	
١-٣-٣	أن تدمج عمليات ضمان الجودة في عمليات التخطيط المعتاد للبرنامج وفي ترتيبات تنفيذه، وذلك بشكل كامل (بحيث تصبح جزءاً لا يتجزأ منها).
٢-٣	أن تكون عمليات التقييم (أ) مبنية على الأدلة والبراهين، و (ب) مرتبطة بالمعايير المناسبة، و (ج) متضمنة لمؤشرات أداء محددة مسبقاً، و (د) أخذة في الاعتبار التحقق المستقل من تفسير النتائج.
٣ ٣-٣	أن تُستخدم عمليات ضمان الجودة في البرنامج النماذج الموحدة وأدوات استطلاع الرأي التي يتم استخدامها في المؤسسة التعليمية، وأن تجمع أي بيانات خاصة يتطلبها البرنامج المعني.
٤-٣-٣	أن تُجمع وتُحلل بيانات استطلاع آراء الطلبة عن مقررات البرنامج وعن البرنامج بأسره، وكذلك بيانات استطلاع آراء الخريجين وجهات التوظيف عن البرنامج.
٥-٣-٣	أن تُحفظ البيانات الإحصائية الخاصة بالمؤشرات، والمشملة على توزيع الدرجات ومعدلات تقدم الطلبة في البرنامج وإتمامهم للدراسة، في قاعدة بيانات مركزية يمكن الوصول إليها، وتراجع بانتظام، وترد في تقارير البرامج السنوية والدورية.
٦-٣-٣	أن يعين أحد أعضاء هيئة التدريس في البرنامج ليتولى مسؤولية قيادة ودعم إدارة عمليات ضمان الجودة. وأن يشرك الشخص المسؤول أعضاء هيئة التدريس والموظفين الآخرين في أنشطة مركز ضمان الجودة.
٧-٣-٣	أن تخضع إجراءات ضمان جودة البرنامج - ذاتها - للتقييم والتحسين بانتظام. وأن يتم تبسيط الإجراءات باستبعاد المتطلبات غير الضرورية وتجنب أي إجراء غير ضروري.
٨-٣-٣	أن تكون عمليات تقييم الجودة شفافة وتشتمل على معايير لإصدار الأحكام، ويتم توضيح الأدلة والبراهين المستخدمة.

٤-٣	استخدام مؤشرات الأداء والمعايير المرجعية
يجب أن يتم تحديد مؤشرات خاصة لمراقبة الأداء وأن يتم اختيار معايير قياسية مرجعية مناسبة لإجراء تقييم لمدى تحقيق الغايات والأهداف وجودة الأداء بشكل عام.	

ويُقاس مستوى استيفاء هذا المعيار بمدى تحقيق البرنامج للممارسات التالية:	
١-٤-٣	أن يتم، بانتظام، توفير معلومات عن مؤشرات الأداء الرئيسة التي تتطلبها المؤسسة التعليمية.
٢-٤-٣	أن يتم اختيار مؤشرات أداء ومعايير قياسية مرجعية إضافية خاصة بالبرنامج، وأن يتم استخدامها في تقويم البرنامج وإعداد التقارير الخاصة به.
٣-٤-٣	أن تتم الموافقة على المعايير المرجعية للمقارنة الخاصة بالبرنامج، وذلك من قبل اللجنة العليا أو المجلس المخول في المؤسسة التعليمية (مثل اللجنة الأكاديمية العليا، أو مجلس الجامعة)، وأن تعتبر هذه الموافقة جزءاً من قرار الموافقة على البرنامج.
٤-٤-٣	أن يتم اختيار عدد من المعايير المرجعية الخاصة بمقارنة جودة الأداء الحالي مع الأداء السابق للبرنامج، ومقارنة البرنامج مع برامج أخرى مشابهة في مؤسسات أخرى، وأن تستخدم هذه المعايير في عمليات التقويم وإعداد التقارير.
٥-٤-٣	أن يتم توحيد الصيغة أو الشكل الذي يحدد المؤشرات ومعايير المقارنة المرجعية المستخدمة في البرنامج مع تلك المستخدمة في جميع أجزاء المؤسسة التعليمية.

٥-٣	التحقق المستقل من التقويم
ينبغي أن تستند عمليات تقويم الأداء إلى أدلة وبراهين (تتضمن - و لا تقتصر على- مؤشرات أداء ومعايير مرجعية للمقارنة محددة مسبقاً)، ويجب أن يتم التحقق بشكل مستقل من النتائج المبنية على تلك الأدلة والبراهين.	
ويُقاس مستوى استيفاء هذا المعيار بمدى تحقيق البرنامج للممارسات التالية:	
١-٥-٣	أن تُعتمد عمليات التقويم الذاتي لجودة الأداء على مصادر متعددة من الأدلة والبراهين ذات العلاقة، ويشمل ذلك التغذية الراجعة من خلال استطلاعات رأي المستخدمين وآراء المستفيدين (الأطراف المعنية)، مثل: الطلبة، وأعضاء هيئة التدريس، والموظفين، والخريجين، وجهات التوظيف (الخريجي البرنامج).
٢-٥-٣	أن يتم التحقق من صحة الاستنتاجات المبنية على تفسيرات الأدلة والبراهين الخاصة بالجودة عن طريق استشارة مستقلة. ويقدم هذه الاستشارة أشخاص ذوو دراية بنوع النشاط المعني، وتستخدم آليات غير متحيزة لإزالة التعارض بين الآراء المختلفة.
٣-٥-٣	أن يتم التحقق من مستويات نواتج التعلم التي حققها الطلبة بمقارنتها بمتطلبات المؤهلات الوطنية والمستويات التي حققتها برامج في مؤسسات تعليمية مشابهة.

الأدلة ومؤشرات الأداء

يمكن الحصول على أدلة تبين مدى جودة إدارة عمليات ضمان الجودة من خلال النظر إلى مدى مشاركة أعضاء هيئة التدريس وغيرهم من الموظفين في البرنامج في عمليات ضمان الجودة، ومن خلال النظر إلى مدى مناسبة الخطوات التي تم اتخاذها استجابة لعمليات التقييم التي أجريت لتقويم البرنامج والمقررات، والتقارير التي تم إعدادها. ويمكن أن تُقوّم نتائج هذه العمليات من خلال فحص البيانات التراكمية لمعرفة ما إذا كان هناك تحسن مستمر في التخطيط والإدارة وفي نواتج التعلم التي يحققها الطلبة.

ويمكن الحصول على الأدلة حول عمليات ضمان الجودة المتبعة من خلال استطلاعات الرأي أو المناقشات مع أعضاء هيئة التدريس والموظفين أو الطلبة في البرنامج، ومن خلال جودة التقارير عن الأداء التي يعدها القائمون على إدارة البرنامج، ويشمل ذلك مدى اعتماد عمليات التقييم على الأدلة والبراهين، وعلى المقارنات المرجعية المناسبة مع المعايير القياسية المرجعية الخارجية.

وينبغي أن تستخدم مؤشرات الأداء الرئيسية التي حددتها الهيئة. ولكن يمكن أيضاً استخدام مؤشرات إضافية، إذا دعا الأمر، ترتبط بالرسالة المحددة للمؤسسة التعليمية والبرنامج. وعندما توضع الغايات والأهداف من أجل تطوير البرنامج وتحسينه ينبغي تحديد مؤشرات الأداء المناسبة، بوصفها جزءاً من عملية التخطيط.

المعيار الرابع: التعلم والتعليم

يجب أن تكون نواتج (أو حصيلة) تعلم الطلبة محددة بدقة، ومتسقة مع متطلبات المؤهلات الوطنية، وذلك في جميع البرامج العلمية، أما في البرامج المهنية فينبغي أن تتوافق نواتج التعلم أيضاً مع متطلبات التوظيف، أو ما تتطلبه ممارسة المهنة. ويجب أن يتم تقييم مستويات التعلم والتحقق منها من خلال عمليات ملائمة، وأن تتم مقارنتها بمعايير قياسية مرجعية خارجية مناسبة وذات مستوى رفيع. ويجب أن يكون أعضاء هيئة التدريس مؤهلين بصورة مناسبة، ولديهم الخبرة اللازمة للقيام بمسؤولياتهم التدريسية، وأن يطبقوا إستراتيجيات تدريسية ملائمة للنواتج التعليمية المختلفة، وأن يشتركوا في الأنشطة المناسبة لتحسين كفاءاتهم التدريسية. ويجب أن يتم تقييم جودة التدريس وفاعلية البرنامج من خلال تقييمات الطلبة، ومن خلال استطلاعات آراء الخريجين وأصحاب الأعمال، مع أهمية استخدام الأدلة والنتائج المستخلصة من هذه المصادر أساساً لخطط التحسين. ويجب أن تكون المستويات المطلوبة في أقسام الطلاب وأقسام الطالبات متماثلة، ولا بد من توفير الموارد بشكل متكافئ في الشطرين، ويجب أن يتضمن التقييم بيانات مستقلة لكل من أقسام الطلاب وأقسام الطالبات.

ويتم تحقيق ذلك من خلال المعايير الفرعية التالية:

نواتج تعلم الطلبة	١-٤
يجب أن تكون مخرجات تعلم الطلبة المستهدفة متوافقة مع متطلبات المؤهلات الوطنية، ومع المعايير المقبولة في حقل التخصص المعني، ويشمل ذلك متطلبات المهن التي يتم إعداد الطلبة لممارستها.	
ويُقاس مستوى استيفاء هذا المعيار بمدى تحقيق البرنامج للممارسات التالية:	
أن يتم تحديد مخرجات التعلم المستهدفة بعد دراسة آراء الخبراء الأكاديميين والمهنيين ذوي العلاقة.	١-١-٤
أن تتوافق مخرجات التعلم المستهدفة مع متطلبات المؤهلات الوطنية.	٢-١-٤
أن تضع البرامج التي تؤدي إلى مؤهلات مهنية مخرجات تعلم تستوفي متطلبات الممارسة المهنية في المملكة العربية السعودية في حقل التخصص المعني. (وتتضمن هذه المتطلبات متطلبات الاعتماد الوطني، وتأخذ في الحسبان متطلبات الاعتماد العالمي لذلك المجال الدراسي، وأية أنظمة وطنية أو احتياجات إقليمية).	٣-١-٤
أن يتم تضمين أية خصائص طلابية تحددها المؤسسة التعليمية لخريجها، أو يحددها البرنامج لهم، ضمن نواتج التعلم المستهدفة، وذلك في كل المقررات الدراسية ذات الصلة وفي الأنشطة الطلابية المطلوبة، وأن تستخدم استراتيجيات التعليم وأساليب تقييم الطلبة المناسبة لها.	٤-١-٤
أن يتم استخدام آليات مناسبة خاصة بتقييم البرنامج - ويشمل ذلك استطلاعات آراء الطلبة المتخرجين، وبيانات توظيف الخريجين وآراء جهات التوظيف، والأداء اللاحق للخريجين؛ وذلك لتوفير الأدلة والبراهين على مناسبة نواتج التعلم المستهدفة ومدى تحققها (انظر كذلك القسم ٤-٣، و ٤-٤ اللذان يتناولان عمليات تقييم البرنامج والتحقق من مستويات تحصيل الطلبة).	٥-١-٤

٢-٤	عمليات تطوير البرنامج
<p>يجب أن يتم تخطيط البرنامج في شكل حزم متكاملة من الخبرات التعليمية، حيث تسهم كل المقررات، وبطرق مخطط لها في تحقيق نواتج التعلم المستهدفة للبرنامج المعني.</p> <p>ويُقاس مستوى استيفاء هذا المعيار بمدى تحقيق البرنامج للممارسات التالية:</p>	
١-٢-٤	أن توضع خطط تقديم البرامج وتقييمها في توصيفات البرامج، وذلك بصورة مفصلة، بحيث تشمل المعارف والمهارات المطلوب اكتسابها، إضافة إلى إستراتيجيات التعليم، وأساليب التقييم للتقدم التدريجي في التعلم، وذلك في جميع مجالات التعلم.
٢-٢-٤	أن توضع خطط المقررات في توصيفات المقررات، بحيث تتضمن المعارف والمهارات التي يجب اكتسابها، إضافة إلى إستراتيجيات التدريس والتقييم المناسبة لمجالات التعلم التي سيتم التركيز عليها في كل مقرر.
٣-٢-٤	أن يتم التنسيق بين المحتوى والإستراتيجيات التي وضعت في توصيفات المقررات، ويتم تطبيقها في الواقع؛ لضمان التقدم المتدرج والفعال للتعلم في جميع مجالات التعلم في كل البرامج.
٤-٢-٤	أن تتضمن عملية التخطيط (للبرنامج) اتخاذ أي إجراء ضروري؛ لضمان أن لدى هيئة التدريس إلماماً بالإستراتيجيات المحددة في توصيفات البرنامج والمقررات، وأنهم قادرين على استخدامها.
٥-٢-٤	أن تتم مراقبة المجالات الأكاديمية أو المهنية أو كليهما، التي يُعدُّ الطلبة لها، بصورة مستمرة، مع اتخاذ التعديلات الضرورية في البرامج، وفي محتوى المقررات، وفي المراجع المقررة؛ لضمان استمرار مواءمتها لمتطلبات تلك المجالات وجودتها.
٦-٢-٤	أن تستعين البرامج المهنية بفرق استشارية دائمة، يشارك في عضويتها ممارسون متميزون في المهن والوظائف ذات العلاقة بالبرنامج؛ للمتابعة ولتقديم المشورة حول محتوى البرنامج وجودته.
٧-٢-٤	أن يتم تقييم مقترحات البرامج الجديدة أو التعديلات الجوهرية للبرامج، أو قبولها، أو رفضه، من قبل اللجنة الأكاديمية العليا في المؤسسة التعليمية، وذلك باستخدام المحكات التي تكفل إجراء مشاورات مناسبة ومفصلة في عملية التخطيط والقدرة على تنفيذ البرنامج بشكل فعال.

٣-٤	عمليات تقييم البرنامج ومراجعته
<p>يجب أن تتم عملية مراقبة جودة كل من مقررات البرنامج والبرنامج بأسره، بانتظام، من خلال آليات مناسبة للتقييم، كما يجب تعديلها حسبما يتطلب الأمر مع إجراء عمليات مراجعة شاملة ودورية.</p> <p>ويُقاس مستوى استيفاء هذا المعيار بمدى تحقيق البرنامج للممارسات التالية:</p>	
١-٣-٤	أن يتم تقييم المقررات والبرامج وإعداد تقارير عنها كل سنة، وأن تتضمن التقارير معلومات كافية حول مدى فاعلية إستراتيجيات التعليم وإستراتيجيات تقييم تحصيل الطلبة، المخطط لها، ومدى تحقق نواتج التعلم المستهدفة.
٢-٣-٤	أن تُحتفظ في ملفات البرامج والمقررات تفاصيل التعديلات التي تُجرى، ومبرراتها، وذلك عندما تتم هذه التعديلات نتيجة لعمليات التقييم أو أية أسباب أخرى.
٣-٣-٤	أن يتم تبني مؤشرات للجودة تتضمن مقاييس لنواتج التعلم وأن يتم استخدامها، وذلك لجميع المقررات والبرامج.

٤-٣-٤	أن يتم الاحتفاظ بسجلات معدلات اجتياز الطلبة لجميع المقررات وللبرنامج عامةً، وأن يتم تبني تلك المعدلات ضمن مؤشرات الجودة.
٥-٣-٤	أن تتم مراجعة التقارير عن البرامج سنوياً من قِبل كبار المسؤولين في الإدارة العليا، ومن قِبل لجان الجودة في المؤسسة.
٦-٣-٤	أن يتم إنشاء نظم مركزية لتسجيل البيانات وتحليلها، وتكون خاصةً بإتمام المقررات، ومدى تقدم الطلبة في البرامج، ومعدلات إتمامهم لها، وتقويمات الطلبة للمقررات والبرامج. وأن يتم توزيع تلخيصات للبيانات، وبيانات المقارنة توزيعاً ألياً على الأقسام، والكليات، وكبار القيادات الإدارية، واللجان ذات العلاقة، وذلك مرة في كل عام على الأقل.
٧-٣-٤	أن تتم مقارنة البيانات المتعلقة بمؤشرات جودة البرامج بجميع البرامج في المؤسسة التعليمية، وأن تُجرى كذلك مقارنة مرجعية خارجية مناسبة.
٨-٣-٤	أن تُتخذ الإجراءات الفورية المناسبة لعمل التحسينات اللازمة عندما يتم الكشف عن مشكلات من خلال عمليات تقويم البرنامج ومراجعته.
٩-٣-٤	أن يتم إجراء تقويم شامل للبرنامج مرة واحدة على الأقل كل خمس سنوات، إضافة إلى التقويم السنوي. وينبغي أن تكون الإجراءات اللازمة للقيام بعمليات إعادة التقويم متسقة مع السياسات والإجراءات المعمول بها في المؤسسة.
١٠-٣-٤	أن تتضمن عمليات مراجعة البرنامج الاستعانة بخبراء من القطاعات الصناعية والمهنية ذات العلاقة، إضافة إلى أعضاء هيئة تدريس ذوي خبرة من مؤسسات تعليمية أخرى.
١١-٣-٤	أن تتم الاستفادة - عند مراجعة البرنامج - من آراء الطلبة والخريجين حول جودة البرنامج المعني من خلال استطلاعات الرأي والمقابلات، ومن خلال المناقشات مع أعضاء هيئة التدريس ومع غيرهم من المستفيدين (ذوي العلاقة) مثل أرباب العمل.
١٢-٣-٤	أن يوفر تقويم الطلبة بيانات مستقلة عن أقسام الطلاب وأقسام الطالبات وعن البرنامج بأسره، وأن يتم تناول أية مشكلات في أي من القسمين بطريقة مناسبة عند وضع التوصيات.

٤-٤	تقييم الطلبة
	يجب أن تكون عمليات تقييم الطلبة مناسبة لنواتج التعليم المستهدفة، وأن يتم تطبيقها بفاعلية وعدالة مع التحقق المستقل من المستوى الذي تم تحقيقه.
	ويقاس مستوى استيفاء هذا المعيار بمدى تحقيق البرنامج للممارسات التالية:
١-٤-٤	أن تتناسب آليات تقويم أداء الطلبة مع أنماط التعلم المطلوبة.
٢-٤-٤	أن توضح إجراءات تقويم الطلبة عند بداية تدريس المقررات.
٣-٤-٤	أن تُستخدم آليات مناسبة وصادقة ويمكن الاعتماد عليها، في البرامج في جميع نواحي المؤسسة التعليمية؛ للتحقق من مستويات تحصيل الطلبة مقارنة بالمعايير المرجعية ذات الصلة، سواء أكان على المستوى الداخلي أم الخارجي. وتكون مستويات العمل المطلوب لإعطاء التقديرات المختلفة متوافقة ولا تتغير بتغير الزمن، ومتكافئة في المقررات التي تقدم في البرنامج والكلية والمؤسسة كلها، ومتماثلة مع ما لدى مؤسسات أخرى مرموقة. (قد تشمل ترتيبات التحقق من

المستويات قياساتٍ مثل: مراجعة التصحيح لعينات عشوائية من أعمال الطلبة بواسطة هيئة تدريس من مؤسساتٍ تعليميةٍ أخرى، وإجراء مقارناتٍ مستقلة لمستويات التحصيل التي حققها الطلبة مع مؤسساتٍ أخرى مكافئة داخل المملكة وعلى المستوى الدولي).	
أن تتم الاستعانة بجدول مواصفات الاختبار أو بأية وسائل أخرى عند تصحيح اختبارات الطلبة، وواجباتهم، ومشاريعهم؛ لضمان أن كل مجالات مخرجات تعلم الطلبة المخطط لها قد تمت تغطيتها	٤-٤-٤
أن تُتخذ الترتيبات اللازمة لتدريب أعضاء هيئة التدريس في الجانبين النظري والعملي على تقويم الطلبة.	٥-٤-٤
أن تتضمن السياسات والإجراءات الأعمال والأنشطة التي يمكن إتباعها للتعامل مع الحالات التي تكون فيها مستويات تحصيل الطلبة غير ملائمة أو قُيِّمت تقييماً غير متساوٍ.	٦-٤-٤
أن يتم استخدام إجراءات فعّالة للتحقق من أن الأعمال التي يقدمها الطلبة هي من إنتاج الطلبة أنفسهم.	٧-٤-٤
أن تُعطى -بصفة فورية- تغذية راجعة للطلبة حول أدائهم ونتائج تقويمهم خلال كل فصل دراسي، وتكون مصحوبةً بآليات للمساعدة عند الضرورة.	٨-٤-٤
أن يتم تقويم أعمال الطلبة بعدالة وموضوعية.	٩-٤-٤
أن تكون محكات وعمليات التظلم الأكاديمي معروفة للطلبة، ويتم تطبيقها بكل إنصاف (انظر أيضاً البند ٥-٣).	١٠-٤-٤

٥-٤	المساعدات التعليمية للطلبة
	يجب أن تكون هناك أنظمة فاعلة لمساعدة الطلبة على التعلم من خلال الإرشاد الأكاديمي، والمرافق الدراسية، ومن خلال متابعة التقدم الدراسي للطلبة، وتشجيع الطلبة ذوي الأداء العالي، وتقديم المساعدة للطلاب الذين يحتاجون إليها. ويُقاس مستوى استيفاء هذا المعيار بمدى تحقيق البرنامج للممارسات التالية:
١-٥-٤	أن يحضر أعضاء هيئة التدريس في أوقات كافية ومحددة لتقديم المشورة والإرشاد المناسب للطلبة المنتظمين كلياً والمنتظمين جزئياً (هذا الأمر يجب التحقق منه فعلياً وعدم افتراض وجوده لمجرد وجود جداول زمنية مخصصة لذلك).
٢-٥-٤	أن تكون مصادر التدريس (ويشمل ذلك: توفير الموظفين، ومصادر التعلم، والتجهيزات، والتدريب في العيادات أو في المواقع الميدانية الأخرى) كافية لضمان تحقيق نواتج التعلم المستهدفة.
٣-٥-٤	أن يتم تقويم فاعلية عمليات الإرشاد والتوجيه الأكاديمي من خلال استخدام الوسائل والبيانات الإلكترونية المتوافرة، مثل: تحليل زمن الاستجابة ونتائج تقويم الطلبة، وذلك في حال وجود إجراءات للإرشاد والتوجيه الأكاديمي للطلبة عن طريق الاتصالات الإلكترونية التي تشمل البريد الإلكتروني وغيره.
٤-٥-٤	أن يتم تقديم دروس إضافية (خاصة) مناسبة لمساعدة الطلبة؛ لضمان فهمهم وقدراتهم على تطبيق ما يتعلمونه.

٥-٥-٤	أن تتوفر آليات مناسبة لتهيئة الطلبة وإعدادهم للدراسة في بيئة التعليم العالي، مع الاهتمام بشكل خاص بإعدادهم للتكيف مع لغة التدريس، والتعلم الموجه ذاتياً، وبرامج التجسير (الانتقال) اللازمة للطلبة المحولين إلى المؤسسة ولديهم ساعات معتمدة من دراستهم السابقة. وينبغي عدم احتساب الدراسات التحضيرية ضمن الساعات المعتمدة المطلوبة في البرامج.
٦-٥-٤	أن تُتخذ الإجراءات اللازمة لضمان أن مهارات الطلبة اللغوية مناسبة، في حال كون لغة التدريس في أي برنامج غير اللغة العربية، وذلك عند بدء الطلبة في دراستهم. (هذا الأمر يمكن أن يتم من خلال التدريب اللغوي للطلبة قبل قبولهم في البرنامج. وينبغي أن تتم المقارنة المرجعية لمهارات اللغة المتوقعة - عند البدء في الدراسة - بتلك التي لدى المؤسسات التعليمية المرموقة، مع استهداف أن تكون مهارات اللغة مماثلة للحد الأدنى من متطلبات القبول للطلبة الأجانب في الجامعات بالدول التي تتبنى نفس لغة التدريس. وينبغي أن تتضمن عمليات المقارنة بالمعايير المرجعية، على الأقل، اختبار عينة ممثلة للطلبة على أحد الاختبارات المعترف بها في اللغة المعنية).
٧-٥-٤	أن تتحمل المؤسسة التعليمية التي تقدم البرنامج مسؤولية ضمان تحقق المعايير المطلوبة والمحافظة على شروط القبول بالبرنامج، وذلك في حالة تقديم البرامج التحضيرية من قبل جهات أخرى غير المؤسسة التعليمية.
٨-٥-٤	أن توجد أنظمة مستخدمة لمراقبة العبء الدراسي للطلبة وتنسيقه عبر المقررات.
٩-٥-٤	أن يتابع مدى تقدم أداء الطلبة بشكل فردي، وأن تقدم المساعدة والإرشاد إلى أولئك الذين يواجهون صعوبات.
١٠-٥-٤	أن تتابع معدلات التقدم الدراسي للطلبة من سنة إلى أخرى، ومعدلات إتمامهم البرنامج بنجاح، وتحلل؛ للتعرف على فئات الطلبة الذين قد يواجهون صعوبات وتقديم المساعدة لهم.
١١-٥-٤	أن يعطى الطلبة تغذية راجعة عن أدائهم، ونتائج تقييمهم دون تأخير، مع توفير آليات لتقديم المساعدة لهم عند الحاجة.
١٢-٥-٤	أن يتم توفير مرافق مناسبة للدراسة الفردية بشكل يسمح بالخصوصية مع توفير معامل أو مراكز للحواسيب وغيرها من التجهيزات اللازمة.
١٣-٥-٤	أن يتوافر لدى هيئة التدريس الإلمام الكافي بالأنواع المختلفة للخدمات المساندة المتوافرة للطلبة في المؤسسة التعليمية، وأن يقوموا بإحالة الطلبة إلى مصادر الدعم المناسبة عند الحاجة إليها.
١٤-٥-٤	أن تُقوّم كفاية الترتيبات اللازمة لتقديم المساعدة للطلاب تقويمياً دورياً من خلال عمليات تشمل التغذية الراجعة من الطلبة، دون الإقتصار عليها.

٦-٤	جودة التدريس
يجب أن يكون التدريس على درجة عالية من الجودة، مع استخدام إستراتيجيات مناسبة للفئات المختلفة من المخرجات التعليمية.	
ويُقاس مستوى استيفاء هذا المعيار بمدى تحقيق البرنامج للممارسات التالية:	
١-٦-٤	أن تقدم برامج فاعلة للتهيئة والتدريب لأعضاء هيئة التدريس الجدد ومن يعملون بدوام جزئي أو لفترة قصيرة في المؤسسة. (ولكي تكون فاعلة يجب أن تضمن هذه البرامج حصول أعضاء هيئة التدريس، على الأقل، على تصور عام لمخرجات التعلم المطلوبة ولإستراتيجيات التعليم والتقييم المُخطط لها ولتأثير مقرراتهم في البرنامج عامة).

٢-٦-٤	أن تتناسب إستراتيجيات التدريس مع الأنواع المختلفة من مخرجات التعلم التي تستهدف البرامج تطويرها.
٣-٦-٤	أن يتم الالتزام من قبل هيئة التدريس بإستراتيجيات التدريس والتقييم الواردة في توصيفات المقررات والبرامج، مع وجود المرونة الكافية لتحقيق احتياجات المجموعات المختلفة من الطلبة.
٤-٦-٤	أن يتم إعلام الطلبة إعلاماً مقدماً كاملاً، بمتطلبات المقررات من خلال توصيفات المقررات التي تتضمن المعارف والمهارات المستهدفة بالتطوير، والمتطلبات التي ينبغي أدائها، وعمليات تقييم الطلبة.
٥-٦-٤	أن يتوافق تدريس المقررات مع المفردات المعطاة للطلبة، ومع توصيفات المقررات.
٦-٦-٤	أن تكون الكتب المقررة والمراجع حديثة، وتتضمن آخر التطورات في مجال الدراسة.
٧-٦-٤	أن تتوافر الكتب المقررة وغيرها من المتطلبات الأخرى بكميات كافية قبل بدء الدراسة.
٨-٦-٤	أن يتم توضيح متطلبات حضور الطلبة في المقررات، ويلزمون بالحضور، كما تتم مراقبة مدى التزامهم بذلك.
٩-٦-٤	أن تستخدم نظم فعالة لتقويم المقررات والتدريس، ومن ذلك استطلاعات آراء الطلبة، دون الاقتصار عليها وحدها.
١٠-٦-٤	أن يتم، بانتظام تقويم فاعلية إستراتيجيات التعليم المختلفة المستخدمة التي خطط لها من قبل في تحقيق مخرجات التعلم المختلفة، وأن يتم إجراء التعديلات المناسبة عليها في ضوء ما يتوافر من الأدلة والبراهين حول فاعلية تلك الإستراتيجيات.
١١-٦-٤	أن يتم تزويد القائمين على إدارة البرنامج (رئيس القسم، أو غيره من المسؤولين) بتقارير عن تدريس كل مقرر من مقررات البرنامج، على أن تشتمل هذه التقارير على تفاصيل حول محتويات المقرر التي خطط لها ولم يتم تدريسها، وعلى أية صعوبات وُجدت عند استخدام إستراتيجيات التدريس التي خطط لها.
١٢-٦-٤	أن يتم إجراء التعديلات المناسبة على خطط تدريس المقررات، إذا لزم الأمر، بناءً على ما تظهره تقارير المقررات.

٧-٤	دعم التحسين في جودة التدريس
	يجب على القائمين على إدارة البرنامج وهيئة التدريس تطبيق إستراتيجيات مناسبة؛ لدعم التحسين المستمر في جودة التدريس. ويقاس مستوى استيفاء هذا المعيار بمدى تحقيق البرنامج للممارسات التالية:
١-٧-٤	أن تتوافر في المؤسسة برامج تدريبية في مهارات التدريس لجميع أعضاء هيئة التدريس، سواءً أكانوا من الجدد أم من المستمرين من سنوات سابقة، ويشمل ذلك الذين يكلفون بأعباء تدريسية بدوام جزئي.
٢-٧-٤	أن تتضمن البرامج التدريبية في مجال التعليم الاستخدام الفعّال للتقنية الجديدة والمتطورة.
٣-٧-٤	أن تتوافر فرص كافية للتنمية المهنية والأكاديمية الإضافية لعضو هيئة التدريس، مع تقديم مساعدات خاصة لأي من أولئك الذين يواجهون صعوبات.

٤-٧-٤	أن تتم مراقبة مدى مشاركة عضو هيئة التدريس في أنشطة التطوير المهني لتحسين جودة أدائهم التدريسي.
٥-٧-٤	أن يتم تشجيع أعضاء هيئة التدريس على تطوير الإستراتيجيات المناسبة لتحسين أدائهم التدريسي، وعلى الاحتفاظ بملفات توثيقية تحتوي على الأدلة والبراهين الخاصة بعمليات التقويم وإستراتيجيات التحسين التي يقومون بها.
٦-٧-٤	أن يتم الاعتراف والتقدير الرسمي للأداء المتميز في التدريس، مع تشجيع الإبداع والابتكار.
٧-٧-٤	أن تشمل إستراتيجيات تحسين جودة التعليم تحسين جودة المواد التعليمية المساعدة وإستراتيجيات التعليم التي تتضمنها.

٨-٤	مؤهلات هيئة التدريس وخبراتهم
	يجب أن يكون لدى هيئة التدريس المؤهلات والخبرات اللازمة لتدريس المقررات التي يكلفون بها، وأن يكونوا على دراية بالتطورات الأكاديمية و/أو المهنية في مجالات تخصصاتهم. ويُقاس مستوى استيفاء هذا المعيار بمدى تحقيق البرنامج للممارسات التالية:
١-٨-٤	أن تتوفر لدى أعضاء هيئة التدريس المؤهلات والخبرات المناسبة للمقررات التي يُدرّسونها. (تتطلب برامج المرحلة الجامعية والماجستير عادة أن تكون المؤهلات الأكاديمية في التخصص للقائمين بالتدريس أعلى بمستوى واحد على الأقل من المستوى الذي يُدرّسون فيه).
٢-٨-٤	في حال الاستعانة بهيئة تدريس بدوام جزئي (في البرامج المهنية التي تتطلب وجود خبرات من سوق العمل، على سبيل المثال) ينبغي أن تتكون هيئة التدريس من نسبة متوازنة من الذين يعملون بنظام الدوام الكامل وأولئك الذين يعملون بنظام الدوام الجزئي. (قاعدة عامة: ينبغي ألا تقل نسبة هيئة التدريس من الذين يعملون بنظام الدوام الكامل عن ٧٥%).
٣-٨-٤	أن يشارك جميع أفراد هيئة التدريس باستمرار في أنشطة أكاديمية تضمن درايتهم بأحدث التطورات في حقول تخصصاتهم وقدرتهم على تمكين الطلبة من استيعابها خلال تعلمهم
٤-٨-٤	أن يشارك أعضاء هيئة التدريس الذين يعملون بدوام كامل ويُدرّسون مقررات في الدراسات العليا في الأنشطة العلمية والبحثية في مجالات تخصصاتهم التي يُدرّسونها.
٥-٨-٤	أن يضم فريق التدريس في البرامج المهنية بعض المهنيين المتخصصين من ذوي الخبرة والمهارة العالية في هذه المجالات.

٩-٤	أنشطة الخبرة الميدانية
	<p>يجب في البرامج التي تشمل أنشطة للخبرة الميدانية أن يتم التخطيط لهذه الأنشطة وتطبيقها بوصفها من المكونات المكتملة للبرنامج، وأن تحدد لها مخرجات تعلم، وأن يُعدَّ المشرفون على التدريب ضمن فرق التدريس، ويتم تنفيذ التقييم المناسب والإستراتيجيات المناسبة لتحسين الخبرة الميدانية. (تتضمن الخبرة الميدانية كل الأنشطة المبنية على العمل، مثل: مدة الامتياز، والتدريب التعاوني، والتطبيقات العملية، والتدريب في أماكن العمل الطبية، أو غيرها من الأنشطة في أي عمل أو ممارسة طبية تحت إشراف موظفين يعملون في تلك الأعمال أو المواقع المهنية).</p> <p>ويقاس مستوى استيفاء هذا المعيار بمدى تحقيق البرنامج للممارسات التالية:</p>
١-٩-٤	<p>أن يتم تحديد مخرجات التعلم المستهدفة من الخبرة الميدانية بشكل دقيق، وذلك في البرامج التي تشمل خبرات ميدانية، كما يتم اتخاذ الخطوات الفعالة لضمان فهم الطلبة والمشرفين على تدريبهم في الميدان لمخرجات التعلم والإستراتيجيات المتبعة لتطوير ذلك التعلم.</p>
٢-٩-٤	<p>أن يتم إطلاع المشرفين الميدانيين في المواقع إطلاعاً دقيقاً، على طبيعة المهام الموكلة إليهم، وعلى علاقة أنشطة الخبرة الميدانية بالبرنامج عامة.</p>
٣-٩-٤	<p>أن يقوم أعضاء هيئة التدريس بالمؤسسة بزيارات ميدانية لأماكن التدريب للقيام بالمقابلات والاستشارات مع الطلبة ومع المشرفين الميدانيين وذلك لمرات عديدة بما يكفي لتوفير الإشراف والدعم. (وعادة لا تقل عن مرتين خلال نشاط الخبرة الميدانية).</p>
٤-٩-٤	<p>أن تتم تهيئة الطلبة تهيئة كاملة للمشاركة في أنشطة الخبرة الميدانية من خلال اللقاءات التعريفية والمواد التوضيحية.</p>
٥-٩-٤	<p>أن يُكلف الطلبة بإعداد تقارير عن خبراتهم الميدانية بحيث تتناسب مع طبيعة الأنشطة ونواتج التعلم المتوقعة.</p>
٦-٩-٤	<p>أن يُرتب عقد لقاءات أو محاضرات للمتابعة، يتمكن الطلبة فيها من إبداء آرائهم حول خبراتهم الميدانية واستخلاص النتائج العامة منها، وربطها بالدراسات التي أخذت سابقاً، وتطبيق تلك الخبرات على المواقف التي يمكن مواجهتها مستقبلاً عند التحاقهم بالوظائف بعد تخرجهم.</p>
٧-٩-٤	<p>أن يتم اختيار أماكن الخبرة الميدانية التي لديها القدرة على تحقيق مخرجات التعلم المستهدفة ويتم تقييم فاعليتها في تطوير ذلك التعلم.</p>
٨-٩-٤	<p>أن يتم تحديد محكات تقييم أداء الطلبة وتفسيرها بشكل دقيق، وتوضع إجراءات محددة للتوفيق بين الآراء المختلفة، وذلك في الحالات التي يشترك فيها مشرفو التدريب في الميدان مع هيئة التدريس بالمؤسسة في تقييمات الطلبة.</p>
٩-٩-٤	<p>أن تتاح الفرصة لتقييم أنشطة الخبرة الميدانية بواسطة الطلبة أنفسهم، وبواسطة مشرفي التدريب في الميدان، وأعضاء هيئة التدريس من المؤسسة، وتتم الاستفادة من نتائج تلك التقييمات عند التخطيط لاحقاً.</p>
١٠-٩-٤	<p>أن يشمل الإعداد لأنشطة الخبرة الميدانية تقيماً دقيقاً للمخاطر التي قد يتعرض لها أي طرف من الأطراف المشتركة، وأن يتم وضع خطط لتمكين المعنيين من التعرف على تلك المخاطر وأساليب تقليص فرص وقوعها وطرق التعامل معها عند وقوعها.</p>

٤-١٠	ترتيبات الشراكة مع مؤسسات أخرى
	<p>في الحالات التي تقوم فيها المؤسسة التعليمية المحلية بطرح برامج تعليمية من خلال ترتيبات للشراكة (أو التوأمة) مع مؤسسة أخرى، يجب أن تكون هذه الترتيبات محددة بوضوح، وقابلة للتنفيذ وفق قوانين المملكة العربية السعودية، ويجب أن تلبى كافة متطلبات تقديم البرامج العلمية في المملكة. ويجب ألا تُستخدم البرامج أو المقررات التعليمية التي تقدمها المنظمات الدولية، ويشمل ذلك التعلم الإلكتروني أو غيره من برامج أو مقررات التعليم عن بعد، إلا إذا كانت معتمدة أو مضمونة الجودة وتمت الموافقة عليها من قبل وكالة ضمان جودة تعليمية ذات صلة وصرح لها من الحكومة في بلد المنشأ. ويجب تكييف أي من هذه البرامج حسب الحاجة لتناسب احتياجات الطلبة في المملكة، ويجب أن تفي بجميع متطلبات المملكة العربية السعودية بغض النظر عن المكان الذي صممت فيه المواد المقدمة وعن من صممها.</p> <p>وفي الحالات التي تقدم فيها المؤسسات برامج تستخدم فيها مواد تعليمية وضعتها مؤسسة أخرى، يجب أن تتحمل المؤسسة التي تمنح الشهادة الأكاديمية المسؤولية الكاملة عن جودة جميع جوانب البرنامج، ويشمل ذلك المواد المستخدمة، والتعليم، وغير ذلك من الخدمات المقدمة.</p> <p>ويجب أن تفي المؤسسة الأجنبية التي تقدم برامجها في المملكة العربية السعودية من خلال وكيل سعودي أو مؤسسة محلية، وتمنح الشهادة الأكاديمية باسمها، بجميع متطلبات المملكة الخاصة بمعايير تقديم التعليم والخاصة بتقديم التعليم العابر للحدود لديها.</p> <p>ويُقاس مستوى استيفاء هذا المعيار بمدى تحقيق البرنامج للممارسات التالية:</p>
٤-١٠-١	أن يتم تحديد مسؤوليات كل من المؤسسة التعليمية المحلية والمؤسسة التعليمية المشاركة بوضوح من خلال اتفاقيات رسمية تسري عليها قوانين المملكة العربية السعودية.
٤-١٠-٢	أن تتم مراجعة فعالية ترتيبات الشراكة (التوأمة) دورياً.
٤-١٠-٣	أن يتم التشاور حول متطلبات المقررات والبرامج بشكل كافٍ ومناسب، وأن توجد آليات فعّالة للتشاور المستمر حول القضايا المستجدة.
٤-١٠-٤	أن يقوم بعض أفراد هيئة التدريس من المؤسسة التعليمية المشاركة، ممن لديهم دراية بمحتوى المقررات التي يتم تقديمها من خلال ترتيبات الشراكة، بزيارة المؤسسة التعليمية المحلية بشكل منتظم للتشاور حول تفاصيل المقررات ومعايير تقييم الطلبة.
٤-١٠-٥	أن تستخدم المؤسسة التعليمية المحلية إجراءات للتأكد من أن عمليات التقييم النهائية لتحصيل الطلبة تكتمل في الفترة المحددة لها، وأن النتائج تتاح للطلبة خلال الوقت المحدد وفقاً للوائح التي تنظم ذلك في المملكة، وذلك في حال الترتيبات التي تتطلب تقييم تحصيل الطلبة بواسطة المؤسسة التعليمية المشاركة، إضافة إلى التقييم من قبل المؤسسة التعليمية المحلية.
٤-١٠-٦	أن تتوافق المقررات والواجبات والاختبارات مع البيئة المحلية للمملكة ويتم تجنب استخدام التعبيرات غير المألوفة، وأن تستخدم الأمثلة والتوضيحات ذات العلاقة بالبيئة المحلية، وذلك في حال كون البرنامج مبنياً على برنامج أعدته مؤسسة تعليمية مشاركة. وقد يتطلب ذلك إعداد مقررات تعليمية معدلة أو تكميلية أو كليهما، إضافة إلى دروس إضافية للمساعدة في تطبيق التعلم على البيئة المحلية.
٤-١٠-٧	أن تتفق البرامج والمقررات مع متطلبات المؤهلات الوطنية في المملكة العربية السعودية، وأن تتسق البرامج الفنية أو المهنية مع اللوائح والنظم السائدة في المملكة العربية السعودية.

<p>أن تقوم المؤسسة التعليمية المحلية، في حال تقديم المقررات أو البرامج التي تنفذ في المملكة عن طريق المؤسسة التعليمية المشاركة، باتخاذ الإجراءات المناسبة التي تضمن أن مستويات (معايير) تحصيل الطلبة تساوي على الأقل تلك المستويات المتحققة في أماكن أخرى سواء من قبل المؤسسة التعليمية المشاركة أو من قبل مؤسسات تعليمية مناسبة يتم اختيارها للمقارنة المرجعية.</p>	<p>٨-١٠-٤</p>
<p>أن يتم توفير معلومات كاملة مسبقاً عن أنظمة ولوائح الوزارة ذات الصلة، ومتطلبات الهيئة الوطنية للتقويم والاعتماد الأكاديمي الخاصة بالمؤهلات الوطنية، ومتطلبات توصيف البرامج والمقررات وتقاريرها، في حالة دعوة مؤسسة أو منظمة دولية لتقديم برامج أو للمساعدة في تطوير البرامج لاستخدامها في المملكة العربية السعودية.</p>	<p>٩-١٠-٤</p>

<p>الأدلة ومؤشرات الأداء</p>	
<p>يمكن الحصول على الأدلة والبراهين على جودة التعلم والتعليم من التقديرات التي يقدمها الطلبة، والخريجون، وأرباب العمل عن جودة البرامج، ومن إحصاءات إتمام المقررات والبرامج، ونتائج توظيف الخريجين، ونسب الطلبة إلى أعضاء هيئة التدريس، وإحصاءات مؤهلات أعضاء هيئة التدريس. ويمكن أن تشمل المصادر المهمة للأدلة على نصائح الخبراء المستقلين حول ملاءمة إستراتيجيات التدريس وأساليب التقويم المستخدمة لمجالات التعلم المختلفة الواردة في متطلبات المؤهلات الوطنية. وينبغي أن تتوافر أدلة حول نتائج المقارنة المرجعية لمعايير مخرجات التعلم مع المعايير المرجعية الخارجية المناسبة. ويمكن أن يتم ذلك بعدة طرق مختلفة، من بينها مراجعة التصحيح لعينات من أعمال الطلبة، والتقييمات المستقلة لمستوى أسئلة الاختبارات وإجابات الطلبة عنها.</p> <p>ويتطلب اختيار مؤشرات الأداء لجودة التعلم والتعليم استخدام البيانات في شكل يمكن حسابه كمياً واستخدامه في إجراء المقارنات بين جميع برامج المؤسسة التعليمية، والمقارنات مع مؤسسات أخرى، ومع الأداء السابق.</p>	

المعيار الخامس: إدارة شؤون الطلبة والخدمات المساندة

يجب أن تكون عمليات قبول الطلبة فعّالة، وعادلة، ومتجاوبة مع احتياجات الطلاب المتقدمين للقبول في البرنامج. ويجب أن تكون المعلومات الخاصة بمتطلبات البرنامج وشروط القبول فيه ومتطلبات إكمال البرنامج متوفرة بسهولة للطلبة الذين يتقدمون للبرنامج، وعند الاحتياج لهذه المعلومات في مرحلة لاحقة من البرنامج. ويجب أن يتم وصف آليات التظلم والاستئناف وحل النزاعات بوضوح، وأن يتم إعلانها، وتطبيقها بعدالة. ويجب تقديم خدمات الإرشاد المهني المتعلقة بالوظائف المتصلة بمجالات الدراسة في البرنامج. ويتم تحقيق ذلك من خلال المعايير الفرعية التالية:

١-٥	قبول الطلبة
يجب أن تكون عمليات قبول الطلبة فعّالة، ويمكن الاعتماد عليها، وسهلة الاستخدام على الطلبة. ويقاس مستوى استيفاء هذا المعيار بمدى تحقيق البرنامج للممارسات التالية:	
١-١-٥	أن يتم تطبيق متطلبات القبول بصورة منتظمة وعادلة على جميع الطلاب.
٢-١-٥	أن يتم تقديم معلومات عن المهارات الخاصة أو المصادر اللازمة للدراسة بطريقة التعليم عن بعد أو التعلم الإلكتروني، وذلك قبل التسجيل، في حال احتواء البرامج أو المقررات المقدمة على مكونات تُعطي عن طريق التعليم عن بعد أو باستخدام التعلم الإلكتروني في البرامج المزيج. (هناك مجموعة مستقلة من المعايير لبرامج التعليم عن بعد، التي تشمل متطلبات ذلك النمط في تقديم البرامج، وقد وُضعت في وثيقة منفصلة بعنوان "معايير ضمان الجودة والاعتماد لبرامج التعليم العالي المقدمة بطريقة التعليم عن بعد").
٣-١-٥	أن يتوافر مرشدون للطلبة ملمون بتفاصيل متطلبات المقررات لمساعدة الطلبة، قبل بدء عمليات التسجيل وفي أثنائها.
٤-١-٥	أن يتم تحديد القواعد الداخلية التي تنظم القبول المشتمل على ساعات معتمدة من دراسات سابقة.
٥-١-٥	أن يتم تعريف الطلبة بالقرارات المتخذة المتعلقة بالساعات المحسوبة من دراساتهم السابقة، من قبل الإداريين المخولين، وذلك قبل بدء الدراسة.
٦-١-٥	أن تتاح كافة المعلومات المتعلقة بالمؤسسة للجميع، ويشمل ذلك المعلومات الخاصة بأنواع البرامج والمقررات التي تقدمها، ومتطلبات البرنامج، والتكاليف المالية، والخدمات، وغيرها من المعلومات المتصلة بها، بحيث تكون في متناول الطلبة وعائلاتهم قبل تقديم طلبات الالتحاق.
٧-١-٥	أن يتم تقديم برنامج تهيئة شامل لتهيئة الطلبة الجدد وتوجيههم، بما يضمن فهمهم الكامل لأنواع الخدمات والإمكانيات المتاحة لهم، وواجباتهم ومسؤولياتهم.

٢-٥	سجلات الطلبة
يجب أن تُحفظ سجلات الطلبة في مكان سري وآمن، مع أهمية وجود إجراءات مبرمجة آلياً (أوتوماتيكياً)؛ لتوفير البيانات الإحصائية اللازمة لمؤشرات الأداء، أو الضرورية لمتطلبات التقارير الخارجية، أو لإعداد التقارير حول تقدم الطلبة وتحصيلهم. ويجب توفير وسائل للحفاظ على سرية المعلومات الخاصة بكل طالب.	

ويُقاس مستوى استيفاء هذا المعيار بمدى تحقيق البرنامج للممارسات التالية:	
١-٢-٥	أن توجد إجراءات مبرمجة ألياً (أوتوماتيكياً) لمتابعة تقدم الطلبة خلال مدة دراستهم في البرنامج.
٢-٢-٥	أن يُوفّر نظام سجلات الطلبة بانتظام البيانات الإحصائية اللازمة لعمليات التخطيط، وإعداد التقارير وضمان الجودة.
٣-٢-٥	أن توجد قواعد واضحة تحكم سرية المعلومات وتضبط عملية الوصول إلى السجلات الفردية للطلبة. وأن يتم الالتزام بها.
٤-٢-٥	أن يتم التحقق رسمياً من استيفاء الطالب لمتطلبات التخرج.

٣-٥	إدارة شؤون الطلبة
يجب أن يتم وضع قواعد وأنظمة تكفل وجود إجراءات إدارية عادلة ثابتة لشؤون الطلبة، مع وجود آليات فعالة للنظر في النزاعات والتظلم والاستئناف بواسطة جهات مستقلة داخل المؤسسة.	
ويُقاس مستوى استيفاء هذا المعيار بمدى تحقيق البرنامج للممارسات التالية:	
١-٣-٥	أن يتم النص صراحة على إجراءات الاستئناف والتظلم التي يحق للطلاب اللجوء إليها، وذلك ضمن أنظمة وقواعد تكون منشورة ومعروفة على نطاق واسع في المؤسسة التعليمية. وتوضح هذه الأنظمة والقواعد الأسس التي يمكن أن يقوم عليها الاستئناف والتظلم الأكاديمي، ومحكات اتخاذ القرارات، والحلول الممكنة.
١-٣-٥	أن تضمن إجراءات الاستئناف والتظلم عدم إضاعة الوقت في قضايا غير مهمة، ولكنها تفسح المجال للتنازل العادل للمواضيع التي تهم الطلبة، ولدعمها بتقديم خدمات الإرشاد الطلابي (لمثل هذه الحالات).
٣-٣-٥	أن تضمن إجراءات الاستئناف والتظلم تناول القضايا تناوياً محايداً بواسطة أشخاص أو لجان لا علاقة لها بأطراف القضية، ولا بمن قاموا بإصدار القرار أو بتوقيع العقوبة التي يتم التظلم منها.
٤-٣-٥	أن توجد إجراءات تضمن حماية الطلبة من التعرض للعقاب أو الظلم أو التمييز ضدهم لاحقاً؛ نتيجة النظر في قضايا التظلم أو الاستئناف التي يقدمونها.
٥-٣-٥	أن توجد سياسات وإجراءات مناسبة للتعامل مع سوء السلوك الأكاديمي، ويشمل ذلك انتحال (سرقة) أفكار الآخرين وغير ذلك من أنواع الغش.

٤-٥	خدمات التوجيه والإرشاد الطلابي
يجب أن تقدم خدمات التوجيه الأكاديمي والخدمات الإرشادية المناسبة لمساعدة الطلبة في التخطيط لمشاركتهم في البرنامج وفي البحث عن العمل لاحقاً.	
ويُقاس مستوى استيفاء هذا المعيار بمدى تحقيق البرنامج للممارسات التالية:	
١-٤-٥	أن يُقدّم الإرشاد الأكاديمي، والتخطيط المهني، والتوجيه الوظيفي في الكليات أو الأقسام أو غيرها، في المواقع المناسبة داخل المؤسسة.
٢-٤-٥	أن تُوفّر الحماية المناسبة، ويتم تعزيزها بالأنظمة أو القواعد السلوكية، لحماية سرية الأمور

الشخصية والأكاديمية التي تُناقش مع أعضاء هيئة التدريس أو غيرهم من الموظفين، أو الطلبة.	
أن توجد آليات متابعة فعّالة لضمان الرعاية الطلابية ، ولتقويم جودة الخدمات المقدمة لهم.	٣-٤-٥
أن يتوافر نظام دعم طلابي فعّال يمكن من تحديد الطلاب الذين يعانون من مشكلات، وتقديم المساعدة في حل المشكلات الشخصية، أو الدراسية، أو المالية، أو العائلية، أو النفسية، أو الصحية.	٤-٤-٥

الأدلة ومؤشرات الأداء	
<p>يمكن الحصول على دلائل جودة إدارة شؤون الطلبة والخدمات الطلابية من خلال استطلاعات مسحية لآراء الطلبة حول جودة هذه الخدمات ومدى تحقيقها لرغباتهم، ومعدلات استخدام الخدمات المختلفة، والوقت الذي تستغرقه عملية اتخاذ القرارات الخاصة بقبول الطلبة والنتائج، ومعدلات إجراءات التأديب ونتائجها. ويمكن أن تستند مؤشرات الأداء على هذه المعلومات مباشرة، ولكن يمكن الحصول على أدلة إضافية من خلال عمليات المراجعة التي تشمل أشياء، مثل: زيارات مواقع الخدمات الطلابية، والمناقشات مع الطلبة والموظفين.</p>	

المعيار السادس: مصادر التعلم

يجب أن تكون مصادر التعلم والخدمات الخاصة بها كافية لتلبية احتياجات البرنامج ومقرراته الدراسية، ويمكن الوصول إليها بسهولة عند حاجة الطلبة لها. ويجب أن تقوم هيئة التدريس بتقديم معلومات باحتياجات مصادر التعلم قبل استخدامها بوقت كاف ليتم توفيرها، ويجب أن يشترك أعضاء هيئة التدريس والطلبة في تقويم ما يتم توفيره من هذه المصادر. ويجب أن يُراعى التباين، وفقاً لطبيعة البرنامج وأساليب التدريس، في الاحتياجات الخاصة بالمواد المرجعية وقواعد البيانات الإلكترونية، ووحدات الحاسب الطرفية، والمساعدة التقنية المطلوبة لتشغيل هذه التجهيزات.

ويتم تحقيق ذلك من خلال المعايير الفرعية التالية:

١-٦	التخطيط والتقويم
يجب أن تتوفر سياسات وإجراءات واضحة تضمن أن مصادر التعلم والخدمات اللازمة لدعم تعلم الطلبة كافية ومناسبة للبرنامج، ويجب أن يتم تقويمها وتحديثها دورياً حسبما يتطلبه البرنامج.	
ويُقاس مستوى استيفاء هذا المعيار بمدى تحقيق البرنامج للممارسات التالية:	
١-١-٦	أن تقوم هيئة التدريس المسؤولة عن البرنامج ومقرراته الدراسية بتقديم المشورة بانتظام حول المواد المطلوبة لدعم التعليم والتعلم.
٢-١-٦	أن يشارك أعضاء هيئة التدريس والطلبة في استطلاعات آراء المستخدمين التي تتناول مدى كفاية مصادر التعلم وخدماتها، ومدى استخدامها، واتساقها مع متطلبات التعليم والتعلم.
٣-١-٦	أن تستخدم البيانات المتعلقة بمدى استخدام مصادر التعلم الخاصة بالبرنامج في عمليات تقويم التعليم والتعلم في البرنامج.
٤-١-٦	أن تتاح للقائمين على إدارة البرنامج وهيئة التدريس به الفرصة للإسهام في تقويم عمليات التخطيط المسبق لتوفير مصادر التعلم والخدمات المتعلقة بها، بالإضافة إلى مشاركتهم في الاستطلاعات المسحية حول البرنامج.
٥-١-٦	أن تقوم هيئة التدريس بتقديم المشورة بانتظام حول المواد المرجعية (المصادر) التي يجب حجزها في المكتبة (في أقسام الكتب والمراجع المحجوزة) لضمان وصول المستخدمين للمصادر الضرورية، وأن تتم الاستجابة بشكل مناسب لهذه المشورة.

٢-٦	التنظيم
يجب أن تُدار المكتبة أو مركز مصادر التعلم بشكل يفي باحتياجات البرنامج من تسهيل وصول الطلبة إلى المصادر وتوفير المواد والخدمات اللازمة.	
ويُقاس مستوى استيفاء هذا المعيار بمدى تحقيق البرنامج للممارسات التالية:	
١-٢-٦	أن تكون المكتبة ومراكز مصادر التعلم، وغيرها من المرافق والخدمات ذات العلاقة، متاحة لساعات طويلة وكافية تمتد لما بعد الزمن المخصص للمحاضرات؛ لضمان توافر هذه الخدمات عندما يحتاج المستخدمون إليها.

٢-٢-٦	أن يتم الاحتفاظ بالمواد والمراجع المطلوبة بكثرة والمطلوبة للقراءة (الخاصة بالمقررات) في قسم الكتب المحجوزة.
٣-٢-٦	أن يكون الوصول إلى قواعد البيانات الإلكترونية، والمواد البحثية والمجلات العلمية المتعلقة بالبرامج التي تقدمها المؤسسة التعليمية، سهلاً وفعالاً.

٣-٦	دعم المستخدمين
يجب تقديم الدعم المناسب لتمكين الطلبة وهيئة التدريس من الاستخدام الفعال لمصادر المكتبة وخدماتها. ويقاس مستوى استيفاء هذا المعيار بمدى تحقيق البرنامج للممارسات التالية:	
١-٣-٦	أن تُقدّم المكتبة برامج تهيئة إرشادية وتدريب للطلبة وغيرهم من المستخدمين الجدد؛ لتهيئتهم لاستخدام مرافق المكتبة وخدماتها.
٢-٣-٦	أن تُقدّم المساعدة لمستخدمي المكتبة في عمليات البحث عن المعلومات والوصول إليها وأساليب استخدامها.
٣-٣-٦	أن تتوفر في المكتبة "خدمة توفير المراجع" التي تتم من خلالها الإجابة عن الأسئلة التخصصية بواسطة أمناء المكتبة المؤهلين.
٤-٣-٦	أن توجد أنظمة إلكترونية أو أوتوماتيكية، ذات إمكانيات بحثية، تساعد في الوصول إلى مصادر المعلومات داخل المؤسسة أو خارجها.
٥-٣-٦	أن يتم إطلاع هيئة التدريس والطلبة في البرنامج على ما يستجد من تطورات في المكتبة مثل اقتناء المواد المرجعية، أو عقد البرامج التدريبية، أو أية تغييرات في خدمات المكتبة أو ساعات العمل فيها.

٤-٦	الموارد والمرافق
يجب أن تكون الموارد والمرافق والتجهيزات مناسبة لاحتياجات البرنامج. ويقاس مستوى استيفاء هذا المعيار بمدى تحقيق البرنامج للممارسات التالية:	
١-٤-٦	أن يتوافر العدد الكافي من الكتب، والمجلات العلمية، وغيرها من المواد المرجعية، ويشمل ذلك المصادر الإلكترونية، لتلبية احتياجات البرنامج.
٢-٤-٦	أن تتوفر أجهزة حاسوبية وبرمجيات حديثة؛ لدعم عملية الوصول إلكترونياً للمصادر والمواد المرجعية.
٣-٤-٦	أن تتوفر الكتب، والمجلات العلمية، وغيرها من المواد المرجعية باللغتين العربية والإنجليزية (أو بغيرهما من اللغات)، على النحو الذي يتطلبه البرنامج والأبحاث المتصلة به.
٤-٤-٦	أن تتوفر مرافق وتجهيزات كافية، سواء أكان للاستخدام الفردي أم للمجموعات الصغيرة، بما يتلاءم مع حاجة البرنامج.

الأدلة ومؤشرات الأداء

يمكن الحصول على الأدلة والبراهين التي تُثبت جودة توافر مصادر التعلم ومؤشرات الأداء الخاصة بذلك، من خلال استبانات رضا المستخدمين، ومعدلات وصول الطلبة إلى المواد المرجعية للمقررات، والوثائق التي توضح عمليات تحديد متطلبات المقررات الدراسية وتوفيرها، وتفاصيل الأوقات التي تتاح فيها المرافق لاستخدام الطلبة وهيئة التدريس. ومدى توفر المعلومات عن برامج التهيئة الإرشادية للطلبة الجدد وغيرهم من المستخدمين، ومدى الاستجابة لطلبات المجموعات المختلفة من المستفيدين (ذوي العلاقة). وقدرة البرنامج أو المؤسسة على تقديم معلومات حول المقارنات التي تجرى مع المؤسسات التعليمية المماثلة التي تقدم برامج مشابهة، والمتعلقة بمستوى ما يتم توفيره من الكتب والدوريات والمصادر الإلكترونية. ويمكن أن يكون تساوي مستوى ما توفره المؤسسة مع مستوى ما توفره المؤسسات المشابهة، أو تفوقه عليها، مؤشراً مناسباً للأداء.

المعيار السابع: المرافق والتجهيزات

يجب أن تتوفر مرافق وتجهيزات مناسبة للوفاء باحتياجات التعليم والتعلم في البرنامج. ويجب أن تتم متابعة مدى استخدام المرافق والتجهيزات، ويجب أن يتم تقويم المرافق والتجهيزات بانتظام لتحديد مدى كفايتها من خلال المشاورات مع هيئة التدريس والموظفين والطلبة.

ويتم تحقيق ذلك من خلال المعايير الفرعية التالية:

١-٧	السياسات العامة والتخطيط
	يجب أن يشارك ممثلو البرنامج في عمليات التخطيط لتوفير المرافق والتجهيزات وصيانتها، وذلك لضمان وضع المواصفات المناسبة لاحتياجات البرنامج. ويجب أن تحقق عمليات توفير المرافق والتجهيزات التوازن بين احتياجات البرنامج وسياسات المؤسسة التعليمية بما يضمن التوافق مع الأنظمة والموارد المتاحة.
	ويُقاس مستوى استيفاء هذا المعيار بمدى تحقيق البرنامج للممارسات التالية:
١-١-٧	أن تُلبي التجهيزات التي يتم توفيرها احتياجات البرنامج، وأن تتسق مع السياسات الخاصة بالمؤسسة التعليمية بما يحقق التوافق، قدر الإمكان، مع نظم الأجهزة والبرمجيات في كافة أرجاء المؤسسة التعليمية.
٢-١-٧	أن تتم استشارة هيئة التدريس قبل شراء التجهيزات الأساسية لضمان مناسبتها للاحتياجات القائمة والمتوقعة مستقبلاً.
٣-١-٧	أن تتضمن عمليات التخطيط للتجهيزات وضع الخطط والجدول الزمنية لشراء التجهيزات الأساسية، والصيانة والاستبدال حسب الجدول المحدد.

٢-٧	جودة المرافق والتجهيزات وكفايتها
	يجب أن تكون المرافق والتجهيزات على درجة عالية من الجودة، مع استخدام إستراتيجيات فعّالة لتقويم مدى كفايتها لحاجة المؤسسة، وجودتها، وجودة الخدمات المتصلة بها.
	ويُقاس مستوى استيفاء هذا المعيار بمدى تحقيق البرنامج للممارسات التالية:
١-٢-٧	أن تتحقق في المرافق والتجهيزات جميع متطلبات الصحة والسلامة، مع توفير التدريب المناسب للمستخدمين.
٢-٧	أن تتضمن عمليات تقويم الجودة التغذية الراجعة، من المستخدمين الأساسيين، حول كفاية المرافق وجودتها، إضافة إلى آليات محددة للتعامل مع هذه الآراء والاستجابة لها.
٣-٢-٧	أن تتم المقارنة المرجعية لمعايير توفير المرافق الخاصة بالتدريس والمعامل والبحث بما يتم توفيره من مرافق مشابهة لدى المؤسسات الأخرى المماثلة (يشمل ذلك أشياء مثل: سعة قاعات التدريس، ومرافق المعامل وتجهيزاتها، وسهولة الوصول إلى مرافق الحاسب الآلي والبرمجيات اللازمة، وأماكن الدراسة الفردية، وتجهيزات البحث العلمي).
٤-٢-٧	أن تتوفر مرافق كافية تتيح للطلبة الحصول على الاستشارات الخاصة من أعضاء هيئة التدريس.

٥-٢-٧	أن تتوفر الوسائل والخدمات المناسبة لذوي الإعاقات الجسدية وغيرها من الاحتياجات الخاصة للطلبة وأعضاء هيئة التدريس والموظفين.
-------	--

٣-٧	الإدارة والشؤون الإدارية للمرافق والتجهيزات
يجب أن تكون إدارة المرافق والتجهيزات والخدمات المساندة ذات كفاءة وتضمن الاستخدام الفعال للمرافق المتوفرة. ويُقاس مستوى استيفاء هذا المعيار بمدى تحقيق البرنامج للممارسات التالية:	
١-٣-٧	أن يتوافر لدى المؤسسة قوائم كاملة بالتجهيزات التي تمتلكها أو تديرها، ويشمل ذلك التجهيزات الموجودة في عهدة كل عضو من أعضاء هيئة التدريس لأغراض التدريس والبحث العلمي.
٢-٣-٧	أن تدار بكفاءة وفعالية شؤون الخدمات العامة، مثل: النظافة، والتخلص من النفايات، وأعمال الصيانة الصغرى، وخدمات السلامة، وإدارة البيئة.
٣-٣-٧	أن يتم اتباع إجراءات محددة لتقويم حال التجهيزات بانتظام في المؤسسة، مع توفير الصيانة الوقائية والتصحيحية والاستبدال عندما يكون ذلك ضرورياً.
٤-٣-٧	أن تتوفر إجراءات أمن تتميز بالكفاءة؛ لحماية المرافق والتجهيزات المخصصة للتدريس والبحث العلمي، مع تحديد واضح لمسؤوليات كل من أعضاء هيئة التدريس، والأقسام، والكليات، والإدارة المركزية.
٥-٣-٧	أن تستخدم أنظمة ذات كفاءة عالية لضمان السلامة الشخصية لهيئة التدريس والموظفين والطلبة، مع وجود الترتيبات المناسبة لحماية ممتلكاتهم الشخصية.
٦-٣-٧	أن توجد إجراءات لتنظيم الاستخدام المشترك للمرافق القليلة الاستخدام، مع توفير آليات مناسبة لحماية التجهيزات.

٤-٧	تقنية المعلومات
يجب أن تكون أجهزة الحاسب والبرمجيات والخدمات المساندة ذات العلاقة مناسبة لاحتياجات البرنامج، وتتم إدارتها بما يضمن الاستخدام الأمثل والفعال والأمن لها. ويُقاس مستوى استيفاء هذا المعيار بمدى تحقيق البرنامج للممارسات التالية:	
١-٤-٧	أن تتوفر أجهزة حاسوب وبرمجيات مناسبة، وأن تكون متاحة لأعضاء هيئة التدريس والموظفين والطلبة بالبرنامج.
٢-٤-٧	أن يتم التقيد بالسياسات المؤسسية التي تنظم استخدام الطلاب للحواسيب الشخصية.
٣-٤-٧	أن يتوفر الدعم الفني اللازم لهيئة التدريس وللموظفين والطلبة المستخدمين لأجهزة الحاسوب والبرمجيات.
٤-٤-٧	أن تتاح الفرص لهيئة التدريس لتقديم آرائهم فيما يتعلق بخطط شراء وصيانة واستبدال الأجهزة الحاسوبية والبرمجيات التي تستخدم في البرنامج.
٥-٤-٧	أن توجد أنظمة أمن لحماية خصوصية المعلومات الشخصية والمؤسسية، وللحماية من الفيروسات وغيرها من المخاطر.

٦-٤-٧	أن توجد قواعد للسلوك تتعلق بالاستخدام غير المناسب للمواد الموجودة على الشبكة العنكبوتية (الإنترنت)، ويتم التأكد من الالتزام بهذه القواعد، ويتم التعامل مع الحالات التي يثبت فيها الاستخدام غير اللائق بطريقة مناسبة.
٧-٤-٧	أن تقام دورات تدريبية لأعضاء هيئة التدريس والموظفين بما يضمن الاستخدام الفعال لأجهزة الحاسوب والبرمجيات المناسبة في مجال التدريس، وتقويم الطلبة، والشؤون الإدارية.

الأدلة ومؤشرات الأداء	
	يمكن الحصول على دلائل جودة توفير المرافق، والتجهيزات، والبرمجيات من وثائق عملية التخطيط، واستطلاعات الرأي عن رضا المستخدمين، ومقارنة مدى توفر التجهيزات مع مؤسسات تعليمية أخرى تقدم برامج مماثلة، وكذلك من خلال الملاحظات المباشرة بواسطة مقومين مستقلين. وتوفر عمليات تقويم حال التجهيزات وجداول الصيانة معلومات عن جودة المرافق والتجهيزات الأساسية وصيانتها. وتُقدم اللوائح التنظيمية وقواعد السلوك الخاصة باستخدام المرافق والأجهزة عالية الثمن أدلةً على جودة ممارسات إدارة هذه المرافق والتجهيزات، وترتيبات الأمن. ويمكن أن تشمل مؤشرات الأداء عدة أمور، من بينها: درجات استطلاعات الرأي عن رضا المستخدمين، والإحصاءات المتوافرة عن أعطال الأجهزة، ومقارنة مدى توافر التجهيزات في المؤسسة بتلك الموجودة في مؤسسات أخرى شبيهة.

المعيار الثامن: التخطيط والإدارة المالية

يجب أن تكون الموارد المالية كافية لضمان تقديم البرنامج بفعالية. ويجب أن تكون متطلبات البرنامج معروفة مقدماً، وبوقت كاف، يمكن من إدراجها ضمن خطة ميزانية المؤسسة التعليمية. ويجب أن تسمح عمليات إعداد الميزانية بالتخطيط على المدى البعيد لفترة لا تقل عن ثلاث سنوات. ويجب أن تتوفر المرونة الكافية بما يضمن الإدارة الفعالة للميزانية والاستجابة للأحداث غير المتوقعة، ويجب أن تكون تلك المرونة مصحوبة بدرجة مناسبة من المساءلة وآليات تقديم التقارير.

ويتم تحقيق ذلك من خلال المعايير الفرعية التالية:

١-٨	التخطيط المالي وإعداد الميزانية
	يجب أن يكون التمويل كافياً لمتطلبات البرنامج، ويجب أن تشمل عملية التخطيط كافة تقديرات وتوقعات التكلفة على المدى القريب والمتوسط. وأن تتوفر المرونة الكافية بما يضمن الإدارة الفعالة والاستجابة للأحداث غير المتوقعة، وأن تكون تلك المرونة مصحوبة بدرجة مناسبة من المساءلة وآليات تقديم التقارير.
	ويُقاس مستوى استيفاء هذا المعيار بمدى تحقيق البرنامج للممارسات التالية:
١-١-٨	أن تُرفق - مع أي مقترح لإنشاء برامج جديدة أو إحداث نشاطات كبرى أو توفير تجهيزات أو مرافق- خطط عمل تتضمن تقديرات للتكلفة مدققة من جهة مستقلة، بالإضافة إلى تقدير للآثار المترتبة على التكلفة على الخدمات والأنشطة الأخرى للمؤسسة.
٢-١-٨	في حال تمويل مشاريع جديدة من مصادر مالية متعددة من الموارد المتوفرة لدى المؤسسة يتم توضيح الإستراتيجية المتبعة لمشاركة التكلفة، ويتم تقدير التكاليف والعوائد على المدى المتوسط والبعيد.
٣-١-٨	تكون الموارد المالية المتاحة للبرنامج كافية لتقديم برنامج عالي الجودة وتقرن التكلفة بتكاليف برامج مثيلة في مؤسسات تعليمية أخرى مشابهة.
٤-١-٨	يقوم منسق البرنامج (أو رئيس القسم أو العميد) بتقديم مقترحات سنوية للميزانية يوضح فيها المتطلبات التفصيلية للبرنامج، ويقوم بمتابعتها وإجراء التعديلات اللازمة عليها بعد اعتماد الميزانية المقترحة وتخصيص الموارد المالية اللازمة للبرنامج.
٥-١-٨	تدعم الميزانيات المقترحة الأولويات الاستراتيجية لتطوير البرنامج، وعمليات تحسين الجودة، وصيانة التجهيزات واستبدالها. كما تأخذ هذه الميزانيات المقترحة في الاعتبار إمكانات الادخار، أو توفير مصادر بديلة للدخل، بالإضافة إلى البحث عن مصادر إضافية للتمويل إذا لزم الأمر.

الإدارة المالية	٢-٨
يجب أن تتم إدارة الشؤون المالية بفعالية تحقق التوازن بين المرونة الممنوحة لمدير مركز حسابات التكاليف (المركز المالي) وبين المساءلة المالية والمسؤوليات بالمؤسسة. ويُقاس مستوى استيفاء هذا المعيار بمدى تحقيق البرنامج للممارسات التالية:	
١-٢-٨	تُمنح صلاحيات إنفاق مالي مناسبة للقائم بإدارة البرنامج أو رئيس القسم لتحقيق الإدارة الفعّالة للبرنامج.
٢-٢-٨	تُحدد الصلاحيات المالية الممنوحة بوضوح، وتكون مصحوبة بإجراءات دقيقة للمساءلة والمتابعة وتقديم التقارير المالية.
٣-٢-٨	يشارك القائم بإدارة البرنامج أو رئيس القسم في عملية تخطيط الميزانية، ويعد مسؤولاً عن الصرف في حدود الميزانية المعتمدة.
٤-٢-٨	يحرص النظام المحاسبي المطبق على المراقبة الدقيقة للإنفاق والالتزام بالميزانية، مع إعداد تقارير دورية عن ميزانية البرنامج أو القسم طوال السنة.
٥-٢-٨	يقوم الأشخاص المعنيون بالإبلاغ عن مصالحهم والامتناع عن المشاركة في اتخاذ القرارات ذات العلاقة، وذلك في حالة وجود تضارب في المصالح أو عند توقع وجودها.
٦-٢-٨	أن تُدار العمليات المالية بحيث تتصف قواعد "ترحيل الميزانية" بالمرونة الكافية، إذا كان النظام المطبق يسمح بذلك؛ وذلك لتفادي الصرف المتسرع الذي يحدث آخر السنة المالية، ولتجنب إعاقة التخطيط بعيد المدى. وتعفى من تطبيق هذه الممارسة المؤسسات التي لا يسمح نظامها بترحيل الميزانية.

الأدلة ومؤشرات الأداء	
يمكن الحصول على الأدلة على جودة التخطيط والإدارة المالية من بيانات الميزانية وتقارير التدقيق المالي. ويمكن لاستطلاعات رأي هيئة التدريس أن تقدم معلومات عما إذا كانت الموارد التي يرون أنها ضرورية بالنسبة لجميع البرامج قد تم توفيرها لهم. كما يمكن إجراء مقارنات لما يقدم من ميزانيات للبرامج مع برامج أخرى مماثلة بمؤسسة أخرى بوصفها دليلاً على مدى كفاية الموارد، مع أهمية النظر إلى الاختلافات في إدارة الأنظمة المالية المتبعة. كما ينبغي أن تتوفر تقارير حول تقييم المخاطر بالإضافة إلى استراتيجيات لتقليل المخاطر.	

المعيار التاسع: عمليات التوظيف

يجب أن تكون لدى هيئة التدريس وغيرهم من الموظفين في البرنامج المؤهلات والخبرات اللازمة للقيام بمهامهم التدريسية ومسؤولياتهم الأخرى، ويجب التحقق من تلك المؤهلات والخبرات قبل التعيين. ويجب أن يُعطى أعضاء هيئة التدريس الجدد فكرة واضحة عن البرنامج وعن مسؤولياتهم التدريسية قبل أن يبدأوا عملهم. ويجب أن يتم تقييم أداء جميع أعضاء هيئة التدريس وغيرهم من الموظفين تقويماً دورياً، وأن يتم تقدير الأداء المتميز، مع تقديم الدعم للتنمية المهنية وتطوير الأداء التدريسي لأعضاء هيئة التدريس. (ملحوظة: يشير مصطلح هيئة التدريس إلى جميع الأساتذة المسؤولين عن تدريس المقررات الدراسية سواء أكانوا بدوام كامل أم بدوام جزئي، من أعضاء هيئة التدريس والمحاضرين والمعيدين).

ويتم تحقيق ذلك من خلال المعايير الفرعية التالية:

١-٩	التوظيف (والتعيين)
	يجب تصميم عمليات التوظيف (والتعيين) بحيث تضمن توافر هيئة تدريس وموظفين قادرين وذوي مؤهلات مناسبة، وذلك لجميع الوظائف التدريسية والإدارية، وأن تتم إدارة هذه العمليات بصورة عادلة، وأن تكفل الإعداد الكامل لأعضاء هيئة التدريس والموظفين للقيام بمسؤولياتهم.
	ويُقاس مستوى استيفاء هذا المعيار بمدى تحقيق البرنامج للممارسات التالية:
١-١-٩	أن تضمن عمليات التوظيف أن لدى هيئة التدريس الخبرات المطلوبة في مجالاتهم، والسمات والخصائص الشخصية المناسبة، والخبرة والمهارات التي تفي بمتطلبات التدريس في البرنامج. (انظر أيضاً القسم ٤-٨ الذي يتناول المؤهلات والخبرة في التدريس).
٢-١-٩	أن يتم تزويد المرشحين للتوظيف ببيانات كاملة عن مواصفات الوظائف وشروط التعيين فيها، إضافة إلى معلومات عامة عن المؤسسة التعليمية ورسالتها وبرامجها، وبيان تفصيلي عن البرنامج الذي سيعينون فيه. (تشمل المعلومات التي يتم تقديمها، تفاصيل التوقعات المرتبطة بالعمل، ومؤشرات الأداء، وعمليات تقييم الأداء).
٣-١-٩	أن تُفحص التوصيات المرجعية ويتم التحقق من صحة المؤهلات والخبرات الخاصة بالمرشحين قبل تعيينهم.
٤-١-٩	أن يتم التحقق من مصداقية مؤهلات المتقدمين للوظائف باستخدام إجراءاتٍ للتأكد من مكانة وسمعة المؤسسات التي حصلوا على مؤهلاتهم منها، ويؤخذ اعتراف وزارة التعليم العالي بهذه المؤهلات في الحسبان.
٥-١-٩	أن يتوافر في البرامج المهنية عدد كافٍ من أعضاء هيئة التدريس من ذوي الخبرات الناجحة في المهن المعنية لتقديم النصيحة العملية والإرشاد للطلبة حول متطلبات جهات العمل.
٦-١-٩	أن يتم تقديم تهيئة تعريفية فعّالة، لأعضاء هيئة التدريس والموظفين الجدد، عن المؤسسة التعليمية وبرامجها التي سيقومون بالتدريس أو العمل فيها؛ لضمان معرفتهم بالمؤسسة وبرامجها وإجراءات العمل فيها، والخدمات التي تقدمها، وأولويات التطوير لديها.
٧-١-٩	أن يتم تقديم تهيئة تعريفية وتدريياً شاملاً لأعضاء هيئة التدريس الجدد عن البرنامج؛ لضمان فهمهم الكامل للبرنامج، ولإسهامات المقررات الدراسية التي سيُدْرَسونها في البرنامج، وللتوقعات بشأن التنسيق فيما يتعلق بالتخطيط للمقررات وتقديمها، ولمتطلبات التقييم وإعداد التقارير.

٨-١-٩	أن يكون مستوى توفير أعضاء هيئة التدريس في البرنامج مناسباً (أي: نسبة الطلبة لكل عضو في هيئة التدريس محسوباً على شكل مكافئ للعمل بدوام كامل)، وتتم مقارنته بمعايير مرجعية لنسب الطلبة لهيئة التدريس في المؤسسات ذات الجودة العالية سواء أكان داخل المملكة أم خارجها.
-------	---

٢-٩	التطوير الشخصي والوظيفي
يجب أن تكون عمليات التطوير الشخصي والوظيفي المطبقة منصفة لجميع أعضاء هيئة التدريس وغيرهم من الموظفين، ومصممة لتشجيع التحسين في الأداء وتعزيزه، ولتقدير الإنجازات المتميزة. ويُقاس مستوى استيفاء هذا المعيار بمدى تحقيق البرنامج للممارسات التالية:	
١-٢-٩	أن تُحدد محكات تقويم الأداء وإجراءاته تحديداً واضحاً، ويتم تعريف هيئة التدريس والموظفين بها مسبقاً.
٢-٢-٩	أن تتسم المشاورات حول الأداء الوظيفي بالإيجابية والسرية، وتجرى بشكل رسمي مرة واحدة في كل عام على الأقل.
٣-٢-٩	أن تُحدد المتطلبات اللازمة لتحسين الأداء تحديداً واضحاً، وذلك في الحالات التي يعتبر الأداء فيها غير مرض.
٤-٢-٩	أن تُجرى عمليات تقويم أداء هيئة التدريس والموظفين في سرية تامة، مع توثيقها وحفظها. وأن تتاح الفرص لهيئة التدريس والموظفين لإضافة ملاحظاتهم على تقويم أدائهم إلى الملفات الخاصة بهم، بما في ذلك النقاط التي يختلفون فيها مع التقويم.
٥-٢-٩	أن يتم تقدير الأداء الأكاديمي أو الإداري المتميز ومكافأته.
٦-٢-٩	أن يُعطى جميع أعضاء هيئة التدريس وغيرهم من الموظفين فرصاً عادلة ومناسبة للتطوير الشخصي والوظيفي.
٧-٢-٩	أن يتم التعرف على هيئة التدريس والموظفين الجدد (ذوي الرتب الأقل)، الذين تبدو عليهم سمات القيادة، ويتم تزويدهم بمدى واسع من الخبرات لإعدادهم للتقدم الوظيفي مستقبلاً.
٨-٢-٩	أن تُقدم المساعدة في تنظيم أنشطة التطوير المهني للمستفيدين منها لتحسين مهاراتهم والارتقاء بمؤهلاتهم.
٩-٢-٩	أن يتم توفير الأنشطة المناسبة للتطوير المهني بهدف المساعدة عند استحداث برامج جديدة أو مبادرات تتعلق بالسياسات (التعليمية).
١٠-٢-٩	أن تشمل التوقعات من أعضاء هيئة التدريس المشاركة في الأنشطة التي تكفل إمامهم بآخر التطورات في مجالات تخصصاتهم، وأن تتم متابعة مدى مشاركتهم في هذا الصدد.

الأدلة ومؤشرات الأداء	
يمكن الحصول على الأدلة والبراهين على جودة عمليات التوظيف من خلال الوثائق التي تنظم عمليات التوظيف والترقية ومحكاتها. ويمكن أيضاً الحصول عليها من توصيفات برامج التهيئة والتوجيه لهيئة التدريس والموظفين الجدد، ومن إجراءات تقويم الأداء ودعم تطويره. ويمكن الحصول على أدلة مهمة من سجلات تقويم جودة التدريس ومشاركات أعضاء هيئة التدريس في أنشطة التطوير المهني ذات العلاقة	

بمجال عملهم، خاصة عندما تحتوي على نسب المشاركات وتقويم فوائد تلك الأنشطة من قبل المشاركين فيها. ويمكن استخدام معدل استبدال أعضاء هيئة التدريس في أجزاء المؤسسة التعليمية للإشارة إلى الاستقرار الوظيفي أو عدمه في الهيئة التدريسية. ويمكن أن تقدم الأنظمة والإجراءات الخاصة بحل النزاعات، إضافة إلى سجلات حوادث النزاعات وما يترتب عليها أدلة عن مدى فعالية هذه الإجراءات.

وكثيراً ما تتضمن مؤشرات الأداء نسبة الطلبة إلى أعضاء هيئة التدريس، ونسب هيئة التدريس حسب مستويات مؤهلاتهم العلمية. وعلى كل هناك مؤشرات أخرى مهمة يمكن تقديرها كمياً، مثل: نسب المشاركة في أنشطة التطوير المهني والأنشطة العلمية. ويمكن اختيار مؤشرات أداء أخرى مثل معدلات استبدال هيئة التدريس والموظفين، في حال وجود مشكلات في المؤسسة التعليمية تحتاج إلى المتابعة.

المعيار العاشر: البحث العلمي

ينبغي أن يضع البرنامج استراتيجيات للبحث العلمي تتفق مع طبيعة المؤسسة التعليمية ورسالتها. وينبغي على جميع أعضاء هيئة التدريس، الذين يدرسون في برامج التعليم العالي أن يشاركوا في أنشطة البحث العلمي بصورة كافية ومناسبة، بما يضمن بقاءهم على دراية بالمستجدات في مجال تخصصاتهم، مع أهمية أن ينعكس ذلك على أدائهم التدريسي. كما يجب أن يشارك أعضاء هيئة التدريس القائمون بالتدريس في برامج الدراسات العليا، أو الإشراف على أبحاث طلبة الدراسات العليا، مشاركة نشطة في البحث العلمي في مجالات تخصصاتهم. ويجب أيضاً أن تتوافر التجهيزات والمرافق اللازمة لدعم أنشطة البحوث الخاصة بأعضاء هيئة التدريس وطلبة الدراسات العليا للوفاء بهذه المتطلبات في المجالات ذات العلاقة بالبرنامج. ويجب أن تقدر الإنجازات البحثية لأعضاء هيئة التدريس وأن ينعكس ذلك على محكات تقويمهم وترقيتهم. ويتم تحقيق ذلك من خلال المعايير الفرعية التالية:

١-١٠	مشاركة هيئة التدريس والطلبة في البحث العلمي
	يجب أن تكون التوقعات حول مشاركة أعضاء هيئة التدريس في البحث والأنشطة العلمية واضحة وتساعد على المشاركة الواسعة. ويجب توفير التشجيع والدعم لتشجيع الأنشطة البحثية التي يقوم بها أعضاء هيئة التدريس ذوي الرتب العلمية الأقل وطلبة الدراسات العليا. ويقاس مستوى استيفاء هذا المعيار بمدى تحقيق البرنامج للممارسات التالية:
١-١-١٠	أن تُحدّد التوقعات المتعلقة بمشاركة أعضاء هيئة التدريس في الأنشطة البحثية والعلمية بوضوح، ويعد أدائهم - مقارنة بتلك التوقعات- ضمن محكات تقويم الأداء والترقية. (فيما يخص الجامعات تتطلب هذه المحكات من كل أعضاء هيئة التدريس العاملين بالمؤسسة بنظام الدوام الكامل المشاركة في البحث العلمي أو أي شكل آخر مناسب من أشكال النشاط العلمي أو كليهما، كحد أدنى).
٢-١-١٠	أن توجد في المؤسسة إستراتيجيات واضحة لتحديد ما يُعترف به كبحث علمي بما يتوافق مع المعايير العالمية وما هو متعارف عليه في مجال دراسة البرنامج. (ويشمل ذلك عادة كلاً من البحوث الذاتية والأنشطة البحثية المدعومة، على أن تتسم هذه البحوث بالأصالة والابتكار ويتم تحكيمها بشكل مستقل من قبل نظراء في التخصص، وأن تنشر عبر قنوات نشر متعارف عليها دولياً في مجال التخصص).
٣-١-١٠	أن يقدم الدعم لأعضاء هيئة التدريس الجدد (ذوي الرتب الأقل علمياً) لمساعدتهم في تطوير برامجهم البحثية من خلال آليات متنوعة مثل توفير التوجيه الشخصي لهم عن طريق زملائهم من أعضاء هيئة التدريس المتمرسين، وإشراكهم في الفرق البحثية، ومساعدتهم في تطوير مشروعاتهم البحثية، وتقديم الدعم المالي اللازم للبدء في مشروعات بحثية جديدة.
٤-١-١٠	أن يتاح للباحثين من طلبة الدراسات العليا فرص المشاركة في المشروعات البحثية المشتركة.
٥-١-١٠	أن يتم الاعتراف بشكل مناسب وكامل بمشاركات طلبة الدراسات العليا في المشروعات البحثية المشتركة، وتذكر أسماءهم في التقارير والأعمال المنشورة ضمن أسماء المؤلفين في حال وجود مشاركات واضحة لهم.

٦-١-١٠	أن تقدم المساعدة لهيئة التدريس للقيام باتفاقيات أبحاث مشتركة مع زملائهم في مؤسسات تعليمية أخرى محلية أو دولية.
٧-١-١٠	أن يتم تشجيع أعضاء هيئة التدريس على أن تتضمن مقرراتهم التي يُدرّسونها المعلومات المتعلقة بأبحاثهم وأنشطتهم العلمية ذات الصلة بالمقررات التي يُدرّسونها، بالإضافة إلى التطورات المهمة في مجال تخصصاتهم.
٨-١-١٠	أن توجد إستراتيجيات لتحديد أعضاء هيئة التدريس وطلبة الدراسات العليا ذوي الخبرة واستثمار خبراتهم في إجراء البحوث، وتقديم خدمات تطويرية للمجتمع المحلي، وتوفير عائدات مالية للمؤسسة.

٢-١٠	المرافق والتجهيزات البحثية
يجب أن تتوفر المرافق والتجهيزات الكافية والمناسبة لمتطلبات البحث العلمي في مجال تخصص البرنامج، وأن يتاح استخدامها لهيئة التدريس وطلبة الدراسات العليا. ويجب أن توضع سياسات واضحة تحدد ملكية المرافق والتجهيزات المتخصصة وصيانتها، خصوصاً تلك التي يتم الحصول عليها من خلال المنح البحثية أو اتفاقيات التعاون مع الجهات الصناعية.	
ويُقاس مستوى استيفاء هذا المعيار بمدى تحقيق البرنامج للممارسات التالية:	
١-٢-١٠	أن تتوفر بالمختبرات مساحات ومعدات كافية، وأن توجد مكتبات وأنظمة معلومات ومصادر كافية لدعم الأنشطة البحثية لهيئة التدريس والطلبة في المجالات التخصصية للبرنامج.
٢-٢-١٠	أن توجد أنظمة أمنية تكفل السلامة للباحثين وأنشطتهم البحثية، وكذلك للآخرين في مجتمع المؤسسة التعليمية وفي المناطق المحيطة بها.
٣-٢-١٠	أن توجد لدى المؤسسة التعليمية سياسات أو قواعد عامة تُحدد بوضوح ملكية المرافق والتجهيزات ومسؤولية صيانتها، خصوصاً تلك التي يتم الحصول عليها عن طريق المنح البحثية لأعضاء هيئة التدريس، أو عن طريق الأبحاث التي كلفتهم بها جهات أخرى، أو عن طريق مشروعات تعاونية مع القطاع الصناعي أو أية مصادر خارجية.
٤-٢-١٠	أن يتم توفير ميزانية ومرافق كافية ومناسبة لإجراء البحوث في مستوى يتناسب مع سياسات المؤسسة التعليمية، والقسم، والبرنامج.

الأدلة ومؤشرات الأداء	
ينبغي أن يتضمن تقييم جودة الأبحاث مراجعةً لاستراتيجية البحث العلمي للقسم أو الكلية وغيرها من الوثائق الداعمة، ويشمل ذلك كل ما يتعلق بنطاق مخرجات الأبحاث وجودتها لكل عضو من أعضاء هيئة التدريس المنتمين للبرنامج. ويمكن الحصول على الأدلة والبراهين الموثقة حول الأداء في مجال البحث العلمي من تقارير أعضاء هيئة التدريس والأقسام العلمية، ومن محكات التقييم والترقيات. وهناك أدلة إضافية يمكن الحصول عليها من خلال النظر في التعاون البحثي واتفاقيات الاستخدام المشترك للتجهيزات البحثية الرئيسية. ويمكن أن تُقدّم استطلاعات آراء هيئة التدريس والموظفين والطلبة دلالة على مناسبة ما يتم توفيره لمرافق البحث وتجهيزاته.	
وغالباً ما تعتمد مؤشرات الأداء المستخدمة في البحث العلمي على الإحصاءات الخاصة بعدد البحوث	

المنشورة لكل عضو هيئة تدريس في المجالات المرموقة، ونسب أعضاء هيئة التدريس الناشطين في مجال البحث وعدد البحوث التي تتم الإشارة إليها في بحوث ومراجع أخرى. وينبغي أن تُقارن هذه الأرقام بتلك الخاصة بأقسام ومؤسسات مشابهة.

ويمكن للمؤسسات التعليمية التي لديها التزامات بحثية أن تورد مؤشرات حول مدى تحول تلك الأنشطة العلمية والبحثية إلى تطبيقات في المجالات الأكاديمية أو المهنية ذات العلاقة.

المعيار الحادي عشر: العلاقات مع المجتمع

يجب أن تكون للبرنامج إسهامات جوهرية مناسبة في خدمة المجتمع الذي توجد به المؤسسة التعليمية، وأن تتم الاستعانة - في ذلك- بعلم وخبرة أعضاء هيئة التدريس مع مراعاة إحتياجات المجتمع لتلك الخبرات. وتشمل الإسهامات في خدمة المجتمع كلاً من الأنشطة التي ينفذها منسوبو البرنامج وتأتي نتيجة مبادرات منهم، إضافة إلى البرامج الرسمية التي تنظمها المؤسسة التعليمية أو المسؤولون عن إدارة البرامج. ويجب توثيق هذه الأنشطة والإعلان عنها داخل المؤسسة التعليمية وفي المجتمع، وأن تقابل بالتقدير إسهامات أعضاء هيئة التدريس في خدمة المجتمع.

وينبغي أن تتضمن إسهامات البرنامج في خدمة المجتمع أنشطة وخدمات لمساعدة الأفراد أو المنظمات أو المجتمعات المحلية خارج المؤسسة التعليمية. ويراعى أن لا تدرج ضمن الإسهامات المتوقعة من المؤسسة تحت هذا المعيار أمور، مثل: المساعدات المالية، أو الأنشطة غير الصفية للطلبة المسجلين، أو تقديم برامج أكاديمية تنتهي بمؤهلات، وإنما يمكن أن تتضمن المشاركة في المشاريع البحثية والتطويرية، وفي برامج التعليم المجتمعي التي تقدم مجاناً أو بمقابل.

ويتم تحقيق ذلك من خلال المعايير الفرعية التالية:

١-١١	السياسات حول العلاقات بالمجتمع
	يجب أن يكون التزام البرنامج تجاه خدمة المجتمع محدداً بوضوح، وأن يكون واضحاً في طبيعته ومداه، ومتسقاً مع سياسات المؤسسة التعليمية لخدمة المجتمع، ومتناسباً مع معارف وخبرات أعضاء هيئة التدريس في البرنامج. وأن يُدعم ذلك الالتزام بسياسات تشجع المشاركة في هذا الجانب، ويجب إعداد تقارير منتظمة حول الأنشطة التي يتم تنفيذها.
	ويُقاس مستوى استيفاء هذا المعيار بمدى تحقيق البرنامج للممارسات التالية:
١-١-١١	أن يحدد البرنامج الخدمات التي يلتزم بتقديمها للمجتمع بشكل يراعي إحتياجات المجتمع ويعكس مهارات وقدرات أعضاء هيئة التدريس في البرنامج.
٢-١-١١	أن يقوم البرنامج بإعداد تقارير سنوية حول الخدمات التي يقدمها للمجتمع.
٣-١-١١	أن تشمل معايير ترقية أعضاء هيئة التدريس وتقويم أدائهم الخدمات التي يقدمونها للمجتمع.
٤-١-١١	أن ينسق البرنامج مع الوحدات المعنية في المؤسسة التعليمية بشأن مبادرات خدمة المجتمع التي يزمع البرنامج تقديمها، وذلك لتفادي التكرار أو أي لبس محتمل.

٢-١١	التفاعل مع المجتمع
	يجب أن يتم بناء علاقات مع المجتمع؛ لتقديم الخدمات التي يحتاج إليها، وأن تتم الاستعانة بالخبرات الموجودة في المجتمع لدعم البرنامج عند مناسبة ذلك.
	ويُقاس مستوى استيفاء هذا المعيار بمدى تحقيق البرنامج للممارسات التالية:
١-٢-١١	أن يشجع البرنامج أعضاء هيئة التدريس وغيرهم من موظفي البرنامج على المشاركة في الندوات التي تناقش فيها القضايا المهمة في المجتمع وتُستعرض فيها خطط تنميته.

٢-٢-١١	أن يُقيم البرنامج علاقات مع القطاع الصناعي المحلي، وأرباب العمل؛ لتساعده هذه العلاقات في تقديم البرامج. (يمكن أن يشمل ذلك أشياء مثل: إلحاق الطلبة ببرامج توفر خبرات العمل، وفرص التوظيف الجزئي، وتحديد القضايا التي تحتاج إلى تحليل في أنشطة مشاريع الطلبة).
٣-٢-١١	أن يقوم البرنامج بدعوة أرباب العمل وأصحاب المهن ذات العلاقة بالبرنامج للانضمام إلى اللجان الاستشارية المناسبة التي تنظر في البرنامج والأنشطة الأخرى للمؤسسة التعليمية.
٤-٢-١١	أن يرتبط البرنامج بصلات مستمرة مع المدارس الموجودة في المجتمع، ويقدم لها العون والدعم في مجالات التخصص، ويقدم معلومات عن أنشطته وفرص التوظيف المستقبلية، وأن ينظم أنشطة إثرائية للمدارس.
٥-٢-١١	أن يحافظ البرنامج على التواصل مع خريجه بانتظام، وعلى إطلاعهم على تطورات البرنامج، ودعوتهم للمشاركة في أنشطته، وتشجيعهم على تقديم الدعم المالي وغيره من أشكال الدعم لعمليات التطوير الجديدة.
٦-٢-١١	أن يستفيد البرنامج من الفرص المتاحة لطلب الدعم المالي من الأفراد أو من منظمات المجتمع لأغراض البحث العلمي وغير ذلك من عمليات التطوير.
٧-٢-١١	أن يتم الاحتفاظ بقاعدة بيانات مركزية تشمل سجلات لخدمات المجتمع التي يقوم بها منسوبو البرنامج والوحدات التابعة له.

الأدلة ومؤشرات الأداء

يمكن الحصول على أدلة عن جودة العلاقات مع المجتمع من خلال الوثائق التي تصف سياسات المؤسسة التعليمية نحو خدمة المجتمع، ومن محكات تقويم أداء أعضاء هيئة التدريس وترقيتهم، التي تتضمن المشاركة في خدمة المجتمع، ومن الإرشادات التوجيهية والإجراءات المتعلقة بالتصريحات المقدمة لوسائل الإعلام المحلية، وغير ذلك من التعليقات التي تقدم للجمهور باسم المؤسسة.
ويمكن الحصول على معلومات مفيدة من التقارير الخاصة بعلاقات المؤسسة بالمجتمع، التي تشمل قضايا أو مواضيع مثل: البيانات حول استخدام أفراد المجتمع لمرافق المؤسسة، ومشاركة هيئة التدريس في لجان المجتمع المختلفة أو في مشروعات التطوير، والتفاعل مع المدارس وغيرها من الهيئات والمؤسسات. وينبغي توثيق جميع أنشطة خدمات المجتمع، ويشمل ذلك الدورات الرسمية والخدمات الأخرى التي تقدمها الأقسام أو يقدمها الأفراد من جميع نواحي المؤسسة، وينبغي حفظها في نظام مركزي للمعلومات. ويمكن الحصول على آراء المجتمع حول جودة المؤسسة ومكانتها بوصفها جزءاً يحظى بالتقدير من المجتمع من خلال استطلاعات الرأي. ويحتوي العديد من أشكال هذه الأدلة والبراهين على التقديرات الرقمية التي يمكن أن تُستخدم مباشرة بصفقتها مؤشرات للأداء. ومع ذلك -في هذا الجانب خاصة- فإن كلاً من رسالة المؤسسة التعليمية، وطبيعة المجتمع الذي تعمل داخله تعد مهمة في تحديد أوجه الأداء التي يجب أن تراقب عن كثب.